"

المسائل الصرفية المحكوم عليها بالشذوذ في ألفية ابن معطي

الدكتور/ حمود بن حماد الربعي

كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية -جامعة القصيم

د. حمود بن حماد الربعي

كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية - جامعة القصيم

تاريخ تقديم البحث: ٤/ ٤/ ١٤٤١هـ تاريخ قبول البحث: ٢٩/ ٦/ ١٤٤١هـ

ملخص الدراسة:

تناول هذا البحث: "المسائل الصرفية المحكوم عليها بالشذوذ في ألفية معطي". وتضمن مقدمة، ومبحثين، وخاتمة.

المبحث الأول: وفيه تحدثت عن مراتب السماع في النحو العربي.

المبحث الثاني: وفيه تحدثت عن المسائل الصرفية المحكوم عليها بالشذوذ في ألفية ابن معطي.

ثم ختمت البحث بخاتمة موجزة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها، وأتبعتها بذكر قائمة بعناوين المصادر والمراجع التي أفدت منها.

الكلمات المفتاحية:

المسائل الصرفية الشاذة – ألفية ابن معطي

المقدمة

عنيت الدراسات اللغوية عند ضبط القواعد بالمصطلحات المعيارية في الحكم على السماع بأنواعه؛ إذ كان تقعيد القواعد الصرفية يعتمد على المسموع الفصيح المطرد، فأدى ذلك إلى اصطدامها بما يخالفها من المسموع الفصيح، فوصفوه بناء على مقداره بالنسبة للكثير بـ (القليل)، و(الشاذ)، و(النادر).

ومن الأهمية الكشف عن المعنى الدقيق لمراتب هذا المسموع، والوقوف على أقوال علماء اللغة فيها، وأسباب الحكم عليها، ومدى صدق وصفها بذلك، ومعرفة تخريج هذه الأحكام المنصوص عليها عند النحاة ومدى اتفاقهم واختلافهم فيها.

وقد وقع اختياري على إحدى المدونات النحوية وهي(ألفية ابن معطي[1]) لدراسة الأحكام الصرفية المنصوص عليها بالشذوذ؛ فقد حازت قصب السبق فكانت أول ألفية في النحو، وتجلى أثرها في(ألفية

(١) يجوز إثبات الياء في الاسم المنقوص العلم، وقد أثبتها د. محمود الطناحي -رحمه الله - وأشار في مقدمة (الفصول الخمسون ١٢) إلى أنها تكتب "ابن معطي"بإثبات الياء، وهو جائز، فقد ورد إثبات الياء في المنقوص المرفوع والمجرور كثيراً في أسلوب الشافعي -رحمه الله - ولغته حجة. انظر: الرسالة للشافعي ٢٩٤، ٤١٥، ٤١٧، ٤٣٢، ٤٨٣، ٥٣٠، ٥٤٢.وانظر: مقدمة (الرسالة١٤) بتحقيق د. أحمد شاكر.

ابن مالك)، وكثير من أبياتها فيها بلفظه، ونظمه أجمع وأوعب، ونظم ابن معطي أسلس وأعذب[1].

وقد اعتنى ناظمها بمراتب السماع.

وقد قسمت البحث إلى مبحثين:

المبحث الأول: مراتب السماع في النحو العربي.

المبحث الثاني: المسائل الصرفية المحكوم عليها بالشذوذ في ألفية ابن معطي.

وذيلت البحث بخاتمة تضمنت نتائجه، وثبت للمصادر والمراجع.

(١) انظر: نفح الطيب ٢/٢٣٢.

المبحث الأول: مراتب السماع

اتخذ العلماء الاستقراء للمسموع الفصيح وسيلة منهجية لدراسة ظواهر اللغة، ووضعوا الأحكام المعيارية لهذا المسموع بحسب مرتبته، وقد اختلفت مراتب السماع في مصنفاتهم ما بين مصطلحات مترادفة ومصطلحات دالة على مراتب متباينة؛ وهذا ما يجعلنا نفصل في ذلك ونذكر ما ارتأيناه في هذه المراتب.

جاء في مصنفاتهم مصطلحات (المطرد، الغالب، الكثير، الشائع، الفاشي، القليل، الأقل، النزر، النادر، الشاذ).

وهذه الأحكام بعضها كمي، وبعضها الآخر نوعي معياري.

وكان حديث النحاة عنها عاماً أقرب إلى النسبية.

فالمسموع عند أبي علي الفارسي[1] - ثلاثة أنواع:

١ - **مطرد في القياس شاذ في الاستعمال.**

وذلك نحو الماضي: يَذَرُ، ويَدَعُ.

٢ - **مطرد في الاستعمال شاذ في القياس.**

ومنه: اسْتَحْوَذَ، واسْتَنْوَقَ الجمل.

٣ - **شاذ في القياس والاستعمال جميعاً.**

كإتمام ما عينه واو في صيغة (مفعول)، نحو: فرس مَقْوُوْد، ثوب مَصْوُون.

---

(١) انظر: المسائل العسكرية ١٣٤.

وهذا النوع: "لا يسوغ القياس عليه، ولا رد غيره إليه، ولا يحسن أيضاً استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية"[1].

وتبع ابن جني أبا علي الفارسي في الثلاثة الأولى وزاد رابعاً[2] وهو:

المطرد في القياس والاستعمال جميعاً.

"وهذا هو الغاية المطلوبة، والمثابة المنوبة، وذلك نحو: قام زيدٌ. ورأيت عمراً. ومررت بسعيدٍ"[3].

ونقل السيوطي عن جمال الدين ابن هشام قوله: "اعلم أنهم يستعملون (غالبًا)، و(كثيرًا)، و(نادرًا)، و(قليلاً)، و(مطردًا)؛ فـ(المُطَّرِد): لا يختلف، و(الغالبُ): أكثر الأشياء، لكنه يختلف، و(الكثير): دونه، و(القليل): دون الكثير، و(النادر): أقل من القليل، فالعشرون بالنسبةِ إلى الثلاثة وعشرين غالبُها، والخمسة عشر إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر"[4].

وهذا النص يشعر بمراتب هذا المسموع، واختلافه في الكمية. ومع ذلك فإن معناها لا يزال غامضاً؛ إذ تحديد الكمية على سبيل التقريب لا

---

(١) الخصائص ١/٩٩.

(٢) انظر: الخصائص ١/٩٧.

(٣) انظر: الخصائص ١/٩٧.

(٤) المزهر١/١٩٣.

التحديد، ومن ثم خلط علماء النحو بينها[1]، فتداخلت المصطلحات.

وبالتأمل فالمصطلحات التي تدل على معنى الكثرة(المطرد، الغالب، الفاشي، المستفيض، الواسع).

والمصطلحات التي تقابلها (القليل، الأقل، النزر، الشاذ، النادر).

وجدير بنا أن نذكر ضوابط هذه المراتب، ومترادفاتها.

الكثرة : نقيض القِلة.يقال: كَثُر الشيء يكثُر كَثرة، فهو كثير، وكُثْرُ الشيء: أَكْثَرُه[2].

وعليه جاء اصطلاح النحويين[3]. و(الكثير، والأكثر) لفظان مرادفان له.

القِلَّةُ. جاء في لسان العرب: "القِلَّةُ: خِلاف الْكَثْرَةِ. والقُلُّ: خِلَافُ الكُثْر، وَقَدْ قَلَّ يَقِلُّ قِلَّة وقُلّاً، فَهُوَ قَليل وقُلال وقَلال، بِالْفَتْحِ؛ عَنِ ابْنِ جِنِّي. وقَلَّلَه وأَقَلَّه: جَعَلَهُ قَلِيلًا، وَقِيلَ: قَلَّلَه جَعَلَهُ قَليلًا. وأَقَلَّ: أَتى بقَلِيل. وأَقَلَّ مِنْهُ: كقَلَّله؛ عَنِ ابْنِ جِنِّي"[4].

وفي اصطلاح النحويين: القليل الموافق للقياس، قال العيني: "

(١) انظر: أصول النحو العربي د. محمد عيد، ٧٦، ٧٧.

(٢) انظر: الصحاح (كثر) ٨٠٢/٢، ولسان العرب (كثر) ١٣١/٥.

(٣) انظر: الكتاب ٥٦/١، ٨٣، والمقتضب ١٧٧/٢، والأصول ١٤٤/١، ٢٢٨/٢.

(٤) لسان العرب (قلل) ٥٦٣/١١.

القليل ما ينحصر وجوده على القياس على وجه القلة"[1].

وهو أمر نسبي[2]، وعندي أن جمال الدين بن هشام أوضحه بشكل دقيق، فقد نص على أنه في منزلة بين المنزلتين فهو أقل من (الكثير)، وأكثر من النادر[3].

المطرد: قال ابن منظور: "اطَّرَدَ الشيءُ: تَبِعَ بعضُه بَعْضًا وَجَرَى. واطَّرَدَ الأَمرُ: استقامَ. واطَّرَدَتِ الأَشياءُ إِذا تَبِعَ بعضُها بَعْضًا. واطَّرَدَ الكلامُ إِذا تتابَع. واطَّرَدَ الماءُ إِذا تتابَع سَيَلانُه"[4].

وفي اصطلاح النحويين التعريف الذي ذكره ابن جني: "فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع

---

(١) شرح مراح الأرواح ٤١. وقد يأتي بمعنى النفي العام. قال السيرافي: (أقَلُّ رجلٍ يقول ذلك إلا زيدٌ)... " (أقَلُّ): "ينصرف لأحد معنيين، أحدهما: النفي العام، والآخر: ضد الكثرة". انظر: شرح كتاب سيبويه ٥٤/٣. ونقل ابن منظور عن ابن الأثير أنه يرد بمعنى نفي أصل الشيء. انظر: لسان العرب (قلل) ٥٦٣/١١.

(٢) وإليه ذهب د. محمد ضاري، قال: " إن ما وصف بقليل الاستعمال في هذا الحي، قد يكون كثير الاستعمال في حي آخر، وما كان معيباً النطق به ها هنا لا يكون كذلك ها هناك، وذلك من خصائص اللغة ومزايا لهجاتها في طرائق النطق، وكيفية أحكامه، ولو لم يكن الأمر كذلك لما ظلت تلك الألفاظ تتردد في لسان قبائلها دائرة بين أهلها بل لماتت مع الأيام". حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث ١٩٥.

(٣) انظر: المزهر ١٩٣/١. واختاره الكفوي. الكليات ٥٢٩.

(٤) انظر: لسان العرب (طرد) ٢٦٨/٣.

الصناعة مطرداً"[1].

وقال الرماني: " المطرد: الجاري على النظائر"[2].

الشائع: قال ابن منظور: شاعَ الخبرُ في الناس يشيعُ شَيْعاً وشَيَعَاناً ومَشَاعاً وشَيْعُوعَةً فهو شائعٌ، انتشر وافترق وذاع وظهر، وأشاعه هو، وأشاع ذِكْرَ الشيء: أطاره وأظهره.

وقولهم: هذا خبرٌ شائع، وقد شاع في الناس معناه: قد اتصل بكلِ أحدٍ فاستوى علم الناس بِه، ولم يكن علمه عند بعضهم دون بعض[3].

ويظهر أنه مصطلح مرادف لـ(الكثير) عند النحويين[4].

الفاشي: جاء في لسان العرب: فَشَا خَبَرُهُ يَفْشُو فُشُوّاً وفُشِياً، انتشر وذاع، وفشا الشيء يَفْشُو فُشُواً: إذا ظهر، وهو عامٌ في كلِ شيء، ومنه إفشاءُ السر، وتَفَشَّى الشيء أي: اتسع[5].

ويستعمله النحويون من قبيل الترادف لـ (الكثير)[6].

---

(١) الخصائص ١/٩٧.

(٢) رسالتان في اللغة ٧٣.

(٣) انظر: لسان العرب (شاع) ٨/١٩١.

(٤) انظر: المنصف ١/٢٧، ١١٥، والأصول٢/٨٨، وشرح كتاب سيبويه ٣/١٢٦، والتعليقة ٣/٦، ١٠، ٤/٧١، والمسائل الحلبيات ٢٣٠، والمفصل ٢٤٩، والبديع ٢/٤٩، وأمالي ابن الحاجب ١/٣٠١، ٤١٥، وشرح التسهيل ١/١٣٢، والتذييل والتكميل ٢/٤٩.

(٥) انظر: لسان العرب (فشا) ١٥/١٥٥.

(٦) انظر: الخصائص ١/١٢٦، ٣٤١، ٣/١٦٢، والمسائل الحلبيات ٢٩٦، والمرتجل ١٥٠،

وجاء مصطلحا (الشائع، والفاشي) بمعنى واحد[1].

الغالب: جاء في لسان العرب: غَلَبَهُ يَغْلِبْهُ غَلْباً وغَلَباً، يقال: غَلَبَ عَلَى فُلَانٍ الكَرَمُ، أَي: هُوَ أَكثر خِصَالِهِ، وَرَجُلٌ غُلُبَّة وغُلُبَّة: غالِبٌ، كَثِيرُ الغَلَبة[2].

و(الغالب) في اصطلاح النحويين: أكثر الأشياء، ومرتبته بين المطرد والكثير[3].

النَّزْر: القليل، ونزَّرَ عَطَاءَه: قَلَّلَهُ، وطعامٌ مَنْزُوْر، وعطاءٌ مَنْزُوْر أي: قَلِيل، وقيل: كل قليلٍ نَزْرٌ ومَنْزُوْر، وامرأةٌ نَزُوْر: قليلة الولد.

والنَّزْر: القليل، أي: ليس بقليل فيدل على عِيّ ولا كثير فاسد[4].

ومصطلح (النَّزْر) عند النحويين لفظ مرادف للقليل[5].

٢٥٥، والبديع ٣٠٠/٢، وشرح الكافية الشافية ٨٢٨/٢، ١٧٠٣/٤، والتذييل والتكميل ١٩٧/٣، ٣٠٠/٩، والمقاصد الشافية ٣٣١/١، ٣٣٢، ٦١٠/٢، ٥٢/٤.

(١) انظر: الخصائص ٥/٢.

(٢) انظر: لسان العرب (غلب) ٦٥١/١.

(٣) انظر: المزهر ١٩٣/١، والكليات ٥٢٩. وذكر الشاطبي أنَّ (الغالب) في مقابلة (النادر) في اصطلاح ابن مالك. انظر: المقاصد الشافية ٣٩٤/٢.

(٤) انظر: لسان العرب (نزر) ٢٠٣/٥.

(٥) انظر: الخصائص ٦١/١، ٢٤٤، ٢٣٥/٢، وشرح التصريف للثمانيني ٤١٧، والمرتجل ١١٦، وشرح الكافية الشافية ١٩٤٢/٤، والارتشاف ٩٩٩/٢، والمقاصد الشافية ٥٠٩/١.

النادر: جاء في لسان العرب: "نَدَرَ الشيء يَنْدرُ نُدورًا: سَقَطَ، وقيل: سَقَطَ، وشَذَّ... ونوادر الكلام تَنْدُر وهي ما شذَّ وخرج من الجمهور، وذلك لظهوره".[(١)].

وعرفه الرماني بقوله: "النادر: الخارج عن النظائر إلى قلة في بابه"[(٢)].

ويظهر أن النادر عند النحويين موافقة القياس مع غاية القلة على الجملة. قال الإمام الشاطبي: "لفظ (الندور) يقتضي غاية القلة على الجملة ... وأما (الندور) فراجع إلى القلة من غير إشعار بخروج عن القياس"[(٣)].

ومثله قال الجرجاني: "النادر: الذي يكون وجوده قليلاً لكن يكون على القياس"[(٤)]. وجعله ابن هشام " أقل القليل"[(٥)].

الشاذ: شَذَّ عَنْهُ يَشِذُّ ويَشُذُّ شُذُوذاً: انفرد عن الجمهور، وندر فهو شاذ، وسمى أهل النحو ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً؛ حملاً لهذا الموضع على حكم غيره[(٦)].

---

(١) اللسان (ندر) ١٩٩/٥.

(٢) رسالتان في اللغة ٧٣.

(٣) المقاصد الشافية ٤١٥/٧.

(٤) التعريفات ١٢٤. وانظر: الكليات ٥٢٩، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ٢٣٨.

(٥) المزهر١ /١٩٣.

(٦) انظر: لسان العرب (شذذ) ٤٩٤/٣.

وعرفه ابن جني بقوله: "ما فارق عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره"[١].

وقد قابل به الاطراد[٢].

ويشكل من هذا التعريف أنه يمكن أن يدخل في القلة؛ لأنها نقيض الاطراد والتتابع.

وعلى نحو منه قال عبد القادر البغدادي: " الشاذ: هو الذي على خلاف القياس، وإن كان كثيراً"[٣].

وأطلق ابن الحاجب الشذوذ على أوجه: قليل الاستعمال، والخارج عن القياس، وغير الفصيح[٤].

وقال الجاربردي: "اعلم أن المراد بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته"[٥].

وتبعه الجرجاني والكفوي في موضع له[٦].

وهذه التعريفات تقع بإشكالات وهي إطلاق الشذوذ على ما خالف القياس وإن كان كثيراً، وهو مخالف ومناقض للأساس في تقعيد

---

(١) انظر: الخصائص ١/٩٧.

(٢) انظر: المرجع السابق.

(٣) انظر: شرح شواهد الشافية ٤/٤. وهو الجزء الرابع من شرح الشافية المطبوع.

(٤) انظر: أمالي ابن الحاجب ٢/٧٧٤.

(٥) انظر: مجموعة الشافية بشرح العلامة الجاربردي ١/٢٠.

(٦) انظر: التعريفات ١٢٤، والكليات ٥٢٩.

القواعد وهو القياس المطرد المعتمد على الكثير مما سمع من كلام العرب.

ويبدو لي أن الشاذ هو ما خالف القياس بقلة، وعلى نحو ما ذكرنا قال الكفوي في موضع آخر: "الشاذ: هُوَ الَّذِي يكون وجوده قَلِيلا، لَكِن لَا يَجِيء على الْقيَاس"[1].

ويدل على ما ذكرنا ما نقله ابن السراج عن المبرد: " وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجة على الأصل المُجْمَع عليه في كلامٍ ولا نحو ولا فِقه وإنما يَرْكَن إلى هذا ضَعفة أهل النحو ومَنْ لا حجةَ معه "[2].

وقول ابن السراج: "ولو اعتُرض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثرُ الصناعات والعلوم"[3].

لذا يمكن القول : إن الشذوذ في اصطلاح النحويين لم يخضع لمعيار دقيق ولم يحدد تحديداً دقيقاً غير قابل للاختلاف[4]؛ حتى جاء الإمام: الشاطبي، فوضع المعيار الدقيق بآلياته غير القابلة للتأويل في هذا المصطلح، وبين أن العلماء وجدوا كلام العرب على قسمين:

---

(١) الكليات ٥٢٨.

(٢) الأصول ١/١٠٥.

(٣) انظر: الأصول ١/٥٦.

(٤) وهذا ما جعل بعض الباحثين يأخذون على النحاة أنَّهم لم يحددوا عددًا للمطرد إذا بلغه المسموع صار مُطردًا، وإذ لم يبلغه صار شاذًا. انظر: أصول النحو العربي د: محمود أحمد نحلة ص: ١١٨.

قسم سهل عليهم فيه القياس لشيوعه في الاستعمال، وكثرة نظائره فأعملوه مطلقاً.

وقسم لم يظهر لهم فيه وجه القياس وعارضه معارض لقلته وكثرة ما خالفه، فوصفوه بالشذوذ، بمعنى أننا نتبع العرب فيما تكلموا به من ذلك، ولا نقيس غيره عليه، لا لأنه غير فصيحٍ، بل لأنا نعلم أنها لم تقصد في ذلك القليل أن يُقاس عليه، أو يُغلب على الظن ذلك[1].

والشذوذ عند النحويين نوعان:

الأول: شاذ عن ما ثبت من القياس في نوعه، نحو: اسْتَحْوَذَ، اسْتَنْوَقَ

فقد خالف المطرد من كلام العرب بالإعلال، ولا يقال: اسْتَحَاذَ؛ اسْتَنَاقَ(بالإعلال)؛ لأن العرب لم تقله، ولكونها فصيحة تستعمل ولا يحتج بها لتصحيح غيرها؛ لشذوذها عن الباب.

الثاني: شاذ عن ما ثبت في نفسه، كأن يضطر الشاعر إلى تصحيح ما ثبت إعلاله في السماع الكثير عن العرب،كأن يقول في: (أَطَلْت): أَطْوَلت.فإن العرب لا تقولها إلا ضرورة.

وهذا النوع يلزم الاقتصار فيه على محله[2].

وقد أجاد بعض العلماء بوضع المعايير الدقيقة لهذه المراتب،

---

(١) انظر: المقاصد الشافية ٤٥٧/٣. وانظر: ٤١٤/٧، ٤١٥.

(٢) انظر: المقاصد الشافية ٤٢٧/٧، ٤٢٨.

كجمال الدين ابن هشام في قوله: "اعلم أنهم يستعملون (غالبًا)، و(كثيرًا)، و(نادرًا)، و(قليلاً)، و(مطردًا)؛ فـ(المُطَّرِد): لا يختلف، و(الغالبُ): أكثر الأشياء، لكنه يختلف، و(الكثير): دونه، و(القليل): دون الكثير، و(النادر): دون القليل، فالعشرون بالنسبةِ إلى الثلاثة وعشرين غالبُها، والخمسة عشر إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر"[1].

وتبعاً لهذه المعايير قام د. محمود أحمد نحلة، باستخراجها بمقياس النسب المئوية كما يلي:

١ -المُطرد: ١٠٠٪.

٢ -الغالب: ٨٧٪.

٣ -الكثير: ٦٥٪.

٤ -القليل: ١٣٪.

٥ -النادر: ٤٪[2].

وبناء على ما سبق فقد وقفت على بعض التداخل لهذه المصطلحات عند العلماء، ومن ذلك:

إطلاق ابن مالك (القلة، والشذوذ، والندرة) بما يظهر أن معناها واحد. فقد حكم على مجيء (فَعْل) اسماً -بفتح الفاء وسكون العين -

(١) المزهر ١/١٩٣.

(٢) انظر: أصول النحو العربي للدكتور: محمود أحمد نحلة ١١٨.

مما فاؤه أو عينه ياء على (فِعَال) بالقلة في (الألفية)[1]، وفي (شرح الكافية الشافية) بالشذوذ[2]، وفي(التسهيل) بالندرة[3].

وكإطلاق (القلة، والشذوذ) على معنى واحد عند ابن عصفور، كقوله في معرض حديثه عن زيادة الأفعال: "وحكى الكسائي: ما مر أغلظ أصحاب موسى، على معنى: أغلظ ما مروا، وهذا من القلة والشذوذ بحيث لا يقاس عليه"[4].

كما يظهر مساواة الأنباري بين (الشذوذ، والقلة) في معرض رده شواهد الكوفيين في مسألة مجيء (كما) بمعنى: (كيما) قال: "على أنَّه لو صحَّ ما رووه من هذه الأبيات على مقتضى مذهبهم فلا يخرج ذلك عن حد الشذوذ والقلة"[5].

المبحث الثاني: المسائل الصرفية المحكوم عليها بالشذوذ في ألفية ابن معطي

مسألة: التعجب من الرباعي.

قال ابن معطي:

" وشذَّ ما أَعْطَاهُ في الرُّباعي ومِثْلُـــهُ يَحْتَـــاجُ لِلسَّـــماعِي"[6]

---

(١) انظر: المقاصد الشافية ١١٥/٧.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ١٨٤٩/٤.

(٣) انظر: التسهيل ٢٧٣.

(٤) شرح الجمل ٥٨٦/١.

(٥) الإنصاف ٤٨٤/٢.

(٦) الدرة الألفية ٣٩.

لفعل التعجب صيغتان قياسيتان: الأولى: ما أَفْعَلَه.والثانية: افْعِلْ به.

تقول: ما أَحْسَنَ زيداً، واحْسِنْ بزيدٍ[1].

ولبناء صيغتي التعجب، شروط[2]:

أحدها: أن يكونا منقولين من فعل ثلاثي، والهمزة فيه للنقل والتعدية.

الثاني: وأن يكونا منقولين من (فَعُل) بضم العين، نحو: ظَرُفَ، وشَرُفَ؛ لأنه من أفعال الغرائز، ولا يُبنى فعل التعجب إلا منها.

الثالث: ألا يبنيا من الألوان والخلق والعيوب الظاهرة[3].

واختلف النّحاة في التّعجّب من(أَفْعَل) الرباعي بزيادة الهمزة، نحو: (أَكْرَمَ):

فقيل: يجوز مطلقاً؛ لأن همزة (أَفْعَل) التعجب تعقب همزة الزيادة[4].

---

(١) انظر: الجمل ١٠٠، والمرتجل ١٤٦/١، والمحصول ٣٧٣/١، والمقاصد الشافية ٤٣٣/٤.

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٤٤/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٧٩/١، والارتشاف ٢٠٧٨/٤.

(٣) وأجاز الكوفيون التعجب من السواد والبياض؛ لأنهما أصلا الألوان. انظر المسألة في: الإنصاف ١٢٠/١ ، والتبيين ٢٩٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٧٨/١، وشرح ابن القواس ٩٦٣/٢، وائتلاف النصرة ١٢٠.

(٤) وهو ظاهر كلام عبد القاهر الجرجاني. انظر: المقتصد ٣٧٩/١، وشرح الجمل ٥٨٠/١.

وهو مذهب سيبويه، واختاره ابن مالك[1].

وقيل: يمتنع مطلقاً؛ لأن همزة فعل التعجب لا تدخل إلا على الثلاثي، ولأنه يؤدي إلى اللبس بين الرباعي والثلاثي عندما يحذف منه حرف[2].

وهو مذهب المازني، والأخفش، والمبرد، وابن السراج، والفارسي[3].

وقيل: بالتّفصيل؛ فيمتنع إن كانت همزته للنقل، نحو: (أَدْهَب)؛ لأنها إذ ذاك حرف معنى، فلا تخلفها همزة (أَفْعَل) للتعجب؛ لأنها إنما كانت للنقل في الأصل وقد خرجت عنه، وصارت الصيغة لمعنى التعجب.

ويجوز إنْ كانت لغيره؛ نحو: (أَصْحَر)؛ لأنها لا معنى لها، فجاز أن تخلفها همزة التعجب؛ لأنها أيضاً لا معنى لها بانفرادها وإنما التعجب حاصل بمجموع الصيغة، والذي سمع من ذلك:

---

(١) انظر: الكتاب١/٧٢، ٧٣، ٤/٩٩، وشرح التّسهيل ٣/٤٦، وتوضيح المقاصد ٢/٨٩٣: " جواز صوغهما منه قياساً مطلقاً، وهو اختيار المصنف، قال: وهو مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه".

(٢) انظر: شرح ابن القواس ٢/٩٦٥. وفي توضيح المقاصد ٢/٨٩٣: " منعه إلا أن يشذ شيء فيحفظ، وهو مذهب الأخفش والمازني والمبرد وابن السراج والفارسي ومن وافقهم". وانظر: المقتضب ٤/ ١٧٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٧٩.

(٣) انظر: انظر: الأصول ١/١٠٣ ـ ١٠٥، والإيضاح ١١٦، والإغفال ٣٥٥، وشرح المفصّل ٧/١٤٤، وشرح الجمل ١/٥٧٩، ٥٨٠، وشرح الرّضيّ ٢/٣٠٨، والارتشاف ٣/٤٢.

ما آتَاه للمعروف! وما أَوْلاه لَه! وما أَعْطَاه للدينارِ والدرهمِ! وما أَصْوَبَه! وما أَضْيَعَه لكذا! وما أَخْطَأَه! وما أَبْيَنَه!؛ وما شذ مخالفاً يُحفظ ولا يقاسُ عليه؛ وهذا قولُ ابن عصفور[1].

وإلى هذا أشار المصنف بقوله:

" وشــذَّ مــا أَعْطَــاهُ في الرُّبــاعي ومِثْلُــهُ يَحْتَــاجُ لِلسَّــماعِ "

قال النيلي: يريد أن مثل هذا شاذ لايقاس عليه.. ووجهه: أنه حذف الهمزة من (أَعْطَى) ورده إلى الثلاثي؛ لأن أصله: عَطَا - يَعْطُو، ثم أدخل عليه همزة التعدية بعد نقله إلى (فَعُل) بضم العين... وتعجب منه، فقال: ما أَعْطَاه للدرهم!... ولم يقل: شذّ الرباعي، وإنما الشاذ منه ما كان أوله همزة، فأما غيره فممتنع"[2].

وقفة: بعد التأمل، تحتاج هذه المسألة إلى تحقيق من نواحٍ عديدة:

١ - قولهم: (ما أَعْطَاه للدراهم، وأَوْلَاه للمعروف). اضطرب النحويون في نسبته وفي كونه سماعاً أو غيره.فأورده المبرد والصيمري ولم يصرحا أنه مسموع، وأورده قوم على أنه سماع كالزمخشري، وابن عصفور، وصرح أبو حيان أنه مسموع[3].

---

(١) انظر: شرح الجمل ٥٨٠/١، والمقرب ٧٣/١. ونقل أبو حيان عن ابن الحاج: "هذا التفصيل الذي فصله يعني ابن عصفور شيء لم يذهب إليه أحد، ولا ذهب إليه نحوي". انظر: الارتشاف ٢٠٧٩/٤.

(٢) الصفوة الصفية ١١٢/٢.

(٣) انظر: المقتضب ١٧٨/٤، والتبصرة والتذكرة ٢٦٦/١، والمفصل ٣٦٧، وشرح الجمل

والعجيب أن من النحويين من يزعم أن سيبويه يحتج بهذا القول[١].

٢ - نُسب إلى المبرد أنه يجيز التعجب بقياس من جميع الثلاثي المزيد فيه. والحق أنه لايجيزه[٢].

٣ - اضطرب النقل عن الأخفش كما اضطرب عن سيبويه، فنُقل عنه المنع والجواز[٣]، ونُقل عنه القياس[٤].

٤ - اضطرب النحاة في تفسير مذهب سيبويه، وابن يعيش يرى أن "(أَفْعَل) مقصور على السماع عند سيبويه، ولا يجيز منه إلا ما تكلمت به العرب"[٥]. وهذا الاضطراب جعل المسألة لا تتضح لبعض النحاة، حتى قال ابن بابشاذ: "والعذر لسيبويه أنه يمكن أن يكون من القوم الذين يجيزون التعجب من الفعل الرباعي بزيادة، وقد: قيل إنه مذهب له"[٦].

ويظهر لي أن الصواب ظاهر كلام سيبويه وهو الجواز، وهو ما أكده السيرافي بقوله: "وجعلوا قولهم: (ما أَعْطَاه، وما أَوْلَاه)، على غير

١/٥٨٠، والارتشاف ٤/٢٠٧٨.

(١) انظر: شرح ابن القواس ٢/٩٦٦.

(٢) انظر: المقتضب ٤/١٨١.

(٣) انظر: الارتشاف ٤/٢٠٧٨.

(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٤٤، وشرح الرضي ٤/٢٣٠.

(٥) انظر: شرح المفصل ٧/١٤٤.

(٦) انظر: شرح الجمل ١/٢٢٠.

قياس، وظاهر كلام سيبويه يدل على أن التعجب بما فعله (أَفْعَل) كثير مستمر"[1].

ومثله قال ابن مالك: "فإن كان (أَفْعَل) قيس عليه، وفاقاً لسيبويه - والمحققين من أصحابه، ولا فرق بين ما همزته للنقل كـ(أَعْطَى)، أو لغيره كـ(أَغْفَى) أي: نام، فيقال: ما أَعْطَاه، وما أَغْفَاه، وهذا ظاهر كلام سيبويه"[2].

وعليه فلا يقتصر التعجب من (أَفْعَل) الرباعي المزيد قياساً على المسموع، ما لم يمنع مانع آخر.

مسألة: قلة مجيء وزن (فُعِل) بضم الفاء وكسر العين في أوزان الاسم الثلاثي المجرد.

قال ابن معطي - رحمه الله -:

وعُنُـــقٍ وعِنَـــبٍ وفُعِـــلُ قَـدْ جـاءَ فِي الشُّـذوذِ مِنْـهُ دُئِـلُ[3]

ذهب ابن معطي هنا إلى شذوذ مجيء الاسم الثلاثي المجرد على زنة (فُعِل).

واختلف فيه النحاة:

---

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه ٤/٤٧٤.

(٢) شرح التسهيل ٣/٤٦.

(٣) الدرة الألفية ٥٠.

فمن النحويين من منعها، وقال: هذا الوزن مطرد في الفعل الماضي الثلاثي الصحيح العين غير المضاعف المبني للمفعول، نحو: (ضُرِبَ)، لا من أوزان الأسماء[1]. ولم يأت في الأسماء إلا علماً منقولاً عن (فُعِل)، نحو: (دُئِل)، وبها سُميت القبيلة من العرب، وإليها ينسب أبو الأسود الدؤلي الشاعر.أو شاذاً اسم دويبة شبيهة بابن عِرْس[2] فيما حكاه الأخفش. وهو علم من الأعلام لا يثبت بها أصل؛ لأن أكثرها منقولة، فـ"المعارف لا معول عليها في الأبنية؛ لأنه يجوز أن يُسمى الرجل بما لا نظير له في الكلام"[3]، فجاز أن يكون(دُئِل)منقولاً عن فعل لم يُسم فاعله، كـ(ضُرِب) إذا سُمي به. وإن سُلم أنه اسم دويبة فلا يسلم أنه غير منقول من الفعل إلى تلك الدويبة، فهو شاذ لا يعتد به[4].

ومنهم من جعلها من أوزان الأسماء، ومثَّل لها بـ(دُئِل)[5].

---

(١) قال سيبويه: " واعلم أنه ليس في الأسماء والصفات فُعِل، ولا يكون إلا في الفعل". انظر: الكتاب ٤/٢٤٤. وهو اختيار المبرد وابن السراج والثمانيني وابن عصفور وابن يعيش وابن إياز. انظر: المقتضب ١/١٩٣، والأصول ٣/١٨٠، وشرح التصريف للثمانيني ٢٠٢، والممتع ٥١، وشرح المفصل ١/٣٠، وشرح التعريف بضروري التصريف ٢٧.

(٢) انظر: الصحاح (دأل) ٤/١٦٩٤. وفي اللسان (دأل) ١١/٢٣٣: دويبة كالثعلب.

(٣) انظر: شرح المفصل ٦/١١٣.

(٤) انظر: الممتع ٥١، وشرح بن القواس ٢/١١٦٦، والصفوة الصفية ٢/٣٢٥، وشرح الشافية لركن الدين ١/٢٠١، ٢٠٢.

(٥) وهو مذهب الأخفش وابن جني واختاره أبو حيان في أحد مواضعه. انظر: شرح المفصل ٦/١١٣، والمنصف١/٢٠، والارتشاف ١/٣٣. وذهب في موضع آخر له إلى أنه من الأوزان

وزاد بعضهم: (وُعِل) - لغة في الوَعِل، وهو تيس الجبل - و(رُئِم) في: اسم السَّهِ، بمعنى: العَجُز[1].

واعترض على من احتج بأنهما منقولان من الفعل، بأن ذلك ممكن في (دُئِل)؛ لأنه علم قبيلة، لا في (رُئِم)؛ لأنه اسم جنس، والنقل لا يكون إلا في الأعلام دون أسماء الأجناس[2].

وقد اعتذر السيرافي لسيبويه وذكر أنه قد يصح ويجيء في "أسماء الأجناس ما سُمي بالفعل، كطائر يقال له: (تُبُشِّر)، وآخر يقال له: (تُنُوِّط)، وهذان بناءان للفعل كأنهما سُميا بفعل يفعلانه... و(دُئِل) لم يُسم فاعله من دَأَلَ يَدْأَلُ وهو مشي فيه شيء من نشاط، فيجوز أن تكون هذه الدابة لها مثل هذا المشي"[3].

وهو الذي ترجح عندي وعليه يمكن القول بأن (فُعِل) من أوزان الاسم الثلاثي المجرد، ولكنه نادر لا مهمل؛ إذ لا يعني كونه نادراً نفيه،

المختصة بالأفعال. الارتشاف ٨٦٣/٢.

(١) انظر: الممتع ٥١، وإيجاز التعريف ٦١، والمحصول ١٠١٣/٢، وشرح الشافية ٣٨/١، والارتشاف ٣٣/١. وانظر معنى الوعل والرئم في القاموس المحيط (وعل) ١٣٨٠، و(رئم) ١٤٣٤.

(٢) انظر: توضيح المقاصد ١٥١٤/٥.

(٣) شرح كتاب سيبويه ٤٧١/٣.

مادام أنه ثبت مجيئه في كلام العرب، فإن سيبويه قد أثبت (فِعِل)ولم يجئ منه عنده إلا(إِبِل)[1].

مسألة: تصغير الترخيم.

قال ابن معطي -رحمه الله -:

وشَـــذَّ قَـــولُهُمْ زُهَيْـــرٌ صُـــغِّرَا مُرَخَّمَـــاً كَـــذَا عُثَـــيْمٌ حُقِّـــرَا

كَمِثْـــلِ مـــا شَـــذَّ مُغَيْرِبَـــانُ فِـــي مَغْـــرِبٍ كَـــذَا عُشَيْشِـــيَانُ[2]

تصغير الترخيم: هو حذف الزوائد من الثلاثي والرباعي، وتصغير ما بقي؛ طلباً للخفة، فيرجع الثلاثي بذلك إلى مثال (فُعَيْل)، و الرباعي بذلك إلى مثال (فُعَيْعِل).

فتقول في (أَسْوَدَ): سُوَيْدٌ، وفي (حَارِثٍ): حُرَيْثٌ، ومنه: زُهَيْرٌ، في(أَزْهَرَ)، وعُثَيْمٌ، في (عُثْمَانَ)، وحُمَيْدٌ، في (مَحْمُودٍ).بحذف الزائد؛ لانتفاء المانع.

ويقال في(غَلاب): غُلَيْبَة. وفي (حَذَام): حُذَيْمَة. وفي(مُقْعَنْسِسٍ): قُعَيْسٌ.

والفرق بين المصغر المحذوف منه للترخيم والمحذوف منه لغير الترخيم، أن ما حُذف منه لغير الترخيم يجري فيه التعويض عن المحذوف، كقولك في (مُغْتَلِمٍ): مُغَيْلِمٌ ومُغَيْلِيْمٌ - بالتعويض

---

(١) ينظر: الكتاب ٤/٢٤٤.

(٢) الدرة الألفية ٥٤، ٥٥.

وتركه - بخلاف ما حُذف منه للترخيم فإنه لا يجري فيه التعويض؛ لأن الحذف منه للتخفيف، فالتعويض عن محذوفهِ مُخِلٌّ بغرض التخفيف.

وهذا النوع من التصغير قياس عند جمهور النحاة، وسموه(تصغير الترخيم). وجعله صاحب الأرجوزة شاذاً؛" لما فيه من كثرة الحذف والالتباس، فهو مقصور عنده على السماع؛ لأن الشاذ هو الذي لا يقاس عليه"[1].

وقَصَره الفراء على الأعلام[2] دون الصفات قياساً على ترخيم النداء، فيُصَغِّرُ: حَارِثاً، وأَسْوَدَ، علمين: حُرَيْث، وسُوَيْد، تصغير الترخيم، ولو كانا صفتين لم تقل إلا: حُوَيْرِث، وأُسَيِّد.

ورُدَّ بقولهم في المثل: عَرَفَ حُمَيْقٌ جَمَلَهُ[3]، تصغير(أحمق)، وأُجيب بأنه اسم رَجُل[4].

وأما الأسماء الأعجمية، نحو: (إبْرَاهِيْمَ، وإسْمَاعِيْلَ). فالهمزة زائدة

---

(١) شرح ابن القواس ١٢١٦/٢. قال النيلي: جعله شاذاً لما فيه من كثرة الحذف والتباس بعض الأسماء ببعض، تقول: في تصغير (أحمد) تصغير الترخيم: حُمَيْد. فتحذف الهمزة. و(محمود): حُمَيْد، و(محمد): حُمَيْد، فيحصل الالتباس. انظر: الصفوة الصفية ٤٠٢/٢.

(٢) انظر قول الفراء في: المحصول ٩٦٩/٢، وقواعد المطارحة ٤١٧، والارتشاف ٤٠٠/١، والمقاصد الشافية ٣٩٣/٧.

(٣) انظر المثل في: الأمثال لابن سلام ٢٩٠/١، وجمهرة الأمثال ٥٠/٢، ومجمع الأمثال ١٢/٢.

(٤) انظر: شرح المفصل ١٣٧/٥، و شرح ابن القواس ١٢١٦/٢.

عند سيبويه ؛ لأنهما أعجميان لا يُعرف لهما اشتقاق فيُقدر فيهما زيادة الهمزة، فالتصغير القياسي عنده: بُرَيْهِيْمٍ، وسُمَيْعِيْلٍ ؛ و(تصغير)الترخيم: بُرَيْهِم، وسُمَيْعِل[1].

واختار المبرد أصالة الهمزة، فالتصغير القياسي عنده: أُبَيْرِيْه، وأُسَيْمِيْع، والترخيم: أُبَيْرِهٌ، وأُسَيْمِعٌ[2].

وحكى سيبويه عن الخليل: بُرَيْهٌ، وسُمَيْعٌ[3].وهو شاذ عن القياس ؛ لما فيه من حذف الأصلي(الميم، واللام).

والشذوذ في تصغير الترخيم بحذف ما كان في المكبر من الزوائد، كشذوذ ما جاء من ألفاظ في التصغير جاءت على خلاف المكبر بالزيادة فيها - وهو ما أشار إليه ابن معطي بقوله:

كَمِثْلِ مَا شَذَّ مُغَيْرِبَانُ فِي مَغْرِبٍ كَذَا عُشَيْشِيَانُ

-وذلك مثل قولهم في (المَغْرِبِ): مُغَيْرِبَانٌ، وقياسه: مُغَيْرِبٌ[4]، كما يقال في(المَشْرِق): مُشَيْرِقٌ، كأنهم صَغروا (مُغَيْرِبَان) بزيادته(الألف والنون) وجعلوا الزيادة من جملة الاسم، فكأنهم أرادوا: (مَغْرِبَان)[5].

---

(١) انظر: الكتاب ٤٤٦/٣.

(٢) لم أقف عليه في كتبه. انظر رأيه في: الأصول ٦١/٣، والانتصار ٢٢٣، والتعليقة ٢٩٧/٣، والنكت ٩٢٨/٢، وشرح الشافية للرضي ٢٦٣/١.

(٣) انظر: الكتاب ٤٤٦/٣.

(٤) انظر: التبصرة والتذكرة ٧٠٩/٢، وشرح الشافية للرضي ٢٧٦/١، واللمحة ٦٧٤/٢.

(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٣٣/٥، والصفوة الصفية ٤٠٣/٢.

وهذا متفق على شذوذه، بخلاف تصغير الترخيم[1].

وأما (عُشَيْشِيَانٌ)، في تصغير (عَشِيّ)، فالقياس: عُشَيٌّ، بحذف الياء الأخيرة من الياءين وإدغام ياء التصغير فيما بعدها، وقالوا: عُشَيَّانٌ، أيضاً، فزادوا على مصغَّرِهِ القياسي: ألفاً، ونوناً.

وقالوا في: تصغير (عَشِيَّةٍ): عُشَيْشِيَةٌ، وأصل (عَشِيَّةٍ): عَشِيْوَةٌ؛ فقُلبت الواو ياء وأُدغمت فيها الياء. وتصغيرها القياسي: عُشَيَّة، بحذف ياء (فَعِيْلَة)، وإدغام ياء التصغير في المنقلبة عن لام الكلمة.

ومنه قولهم في تصغير (إنْسَان): أُنَيْسِيَانٌ، والقياس: أُنَيْسَانٌ؛ "لأنه لا ياء في (إنْسَان)بعد السين، لا لفظاً ولا تقديراً"[2].

وهو عند البصريين مشتق من الإِنْسِ، أو من: الأُنْسِ[3]، فوزنه في المكبر: (فِعْلَان) وفي المصغر: (فُعَيْلَان).

قال الكوفيون هو من: نَسِيَ، ووزنه في المكبر: (إِفْعَان) بحذف لامه؛ وفي المصغر: (أُفَيْعِلان)؛ لأن أصله (إِفْعِلان)[4].

ومن ذلك قولهم في تصغير (أَصِيْلٍ): أُصَيْلانٌ، وأُصَيْلَالٌ.

والقياس: أُصَيِّلٌ -بياء مشددة- من إدغام ياء التصغير في ياء

---

(١) انظر: شرح ابن القواس ١٢١٧/٢، والصفوة الصفية ٤٠١/٢.

(٢) شرح الشافية لركن الدين ٣٥٨/١.

(٣) انظر: الكتاب ٤٨٦/٣، والإنصاف ٦٦٩/٢، وشرح الشافية للرضي ٢٧٤/١، وائتلاف النصرة ٨٥.

(٤) انظر رأي الكوفيين وحججهم في: معاني القرآن للفراء: ٢٦٩/٢، والإنصاف ٦٦٧/٢.

المكبر، فأُبدل من يائه المدغم فيها لام، ومن لامه نون وفُصل بينهما بألف.

ومنه قول النابغة الذبياني:

وقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلالاً أُسَائِلُهَا أَعْيَتْ جَوَاباً وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ[1]

وهو شاذٌّ من جهة تصغير جمع الكثرة؛ ولأنه لما صُغر الجمع لم يُرد إلى الواحد، وردُّه إليه واجب. ومن جهة إبدال النون لاماً[2].

وقالوا في: (غِلْمَةٍ، وصِبْيَةٍ): أُغَيْلِمَةٌ، وأُصَيْبِيَةٌ - وفي حديث ابْنِ عبَّاسٍ -رَضِيَ اللهُ عَنهُما - "كان رسولُ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وسَلَّمَ يَلْطَخُ أَفْخَاذَ أُغَيْلِمَةِ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، ويقولُ: لا تَرْمُوا جَمْرَةَ العَقَبَةِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ"[3]

---

(١) البيت من البسيط.

الأَصيلُ: بعدَ العصرِ إلى المغربِ.

انظر: ديوان النابغة الذبياني ١٤، والكتاب ٣٢١/٢، والمقتضب ٤١٤/٤، والأصول ٢٧٥/٣، واللمع ٦٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٢.

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه ٢٢٥/٤، وشرح المفصل ٤٦/١٠، وتوجيه اللمع ٥٦٩.

(٣) انظر الحديث في: مصنف ابن أبي شيبة ٣١٩/٣، والمعجم الكبير للطبراني ١٣٩/١٢، والسنن الكبرى للبيهقي ٢١٥/٥. اللَّطْخُ: الضَّرْبُ اللَّيِّنُ بِبَطْنِ الكَفِّ. انظر: الفائق في غريب الحديث: ٧٤/٣، والصحاح (لطخ) ٤٠١/١.

وقال الشاعر :

ارْحَمْ أُصَيْبِيَتِي الَّذِيْنَ كَأَنَّهُمْ حِجْلَى تَدَرَّجُ فِي الشَّرَبَّةِ وُقَّعُ[1]

والقياس فيه : غُلَيْمَةٌ، وصُبَيَّةٌ[2].

ومنها : (رُوَيْجِل) تصغير(رَجُل). والقياس : رُجَيْلٌ ؛ لأن(رُوَيْجِل) ؛ تصغير (رَاجِلٍ)[3].

مسألة : تصغير الأسماء المبهمة.

قال ابن معطي -رحمه الله -:

مِثْلَ شُذُوذِ قَوْلِهِم هَاذَيَّا تَصغِيرُ هَذَا وكَذَا اللَّذَيَّا[4]

القياس في الأسماء المبهمة أن لا تصغر مطلقاً ؛ للزومها البناء، وقوة شبهها بالحرف ؛ ولهذا حُكم على تصغيرها بالشذوذ، كما نص على ذلك ابن معطي.

---

(١) البيت من الكامل. وقائله : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَجَّاجِ الثَّعْلَبِيُّ، وقيل : الحطيئة.

تدرَّج : تمشي مشياً رويداً. الشَّرَبَّة : الأرض اللينة التي تنبت العشب.

انظر : المحتسب ٢/٢٧١، والصحاح (حجل) ٤/١٦٦٧، والمخصص ٢/٣٤١، وشرح شواهد الإيضاح المنسوب لابن بري ٣٦٤، وإيضاح شواهد الإيضاح ١ /٥٤٥، ولسان العرب (حجل) ١١/١٤٣، وتاج العروس (صبو) ٣٨/٤١٠.

(٢) انظر : الكتاب ٣/٤٨٦.

(٣) انظر : الكتاب ٣/٤٢٦.

(٤) الدرة الألفية ٥٥.

ووجه شذوذها مخالفتها لباب التصغير من جهة ترك أوائلها غير مضمومة، وزيدت الألف في آخرها عوضاً من الضمة في أولها. ومن جهة وقوع ياء التصغير في بعضها ثانية.

ولكن لما تصرفت تصرف الأسماء في وقوعها فاعلة ومفعولة ومضافاً إليه ومبتدأة، وفي تثنيتها، وجمعها، ووصفها، والوصف بها، قوي شبهها بالأسماء المتمكنة[1]، "فلما وُصفت صُغرت؛ لأن التصغير وصف، وغيرها من المبنيات لم تُوصف فلم تُصغر"[2]. فشذوذها على هذا لكونها صُغرت.

أما طريقة تصغيرها فتقول في (ذَا، وتَا): ذَيَّا، وتَيَّا، وأصل(ذَا): ذَيٌّ.

فعينها ولامها ياء، حذفوا الياء الأخيرة التي هي اللام تخفيفاً، وأبدلوا من العين(الياء) ألفاً؛ لئلا يبقى الاسم على زنة الحرف.وهو مذهب الأخفش ومن تابعه من البصريين[3].

وذهب بعضهم إلى أن عينها واو؛ إذ أصلها: ذَوَي، بفتح الواو؛ "لأن باب(شَوَيْتُ) أكثر من باب (حَيَيْتُ) فحذفت اللام؛ تأكيداً للإبهام، وقُلبت الواو ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها"[4].

---

(١) ينظر: شرح ابن القواس ١٢١٨/٢.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٤٧١/٣.

(٣) انظر: الإنصاف ٥٥١/٢. وانظر: المقتضب ٢٨٨/٢.

(٤) الإنصاف ٥٥١/٢.

والأول أظهر ؛ بدليل إمالة ألف(ذا) فإنهم قد حكوا فيه الإمالة ، وإذا كانت العين(الألف) ياء وجب أن تكون اللام كذلك ؛ إذ ليس في كلامهم مثل: (حَيَوْتُ)[١] ؛ إلا على مذهب أبي عثمان المازني[٢].

فلماصغروه ردوا اللام وقلبوا الألف ياء لوقوعها قبل ياء التصغير، فاجتمعت ثلاث ياءات فحُذفت الأولى التي هي العين وأُدغمت ياء التصغير في الياء الأخيرة وهي اللام وزِيدت الألف. وإنما حُذفت الياء الأولى ؛ لأنه إن حُذفت الثانية - وهي ياء التصغير، وقد زِيدت لمعنى - أَخَلَّ حذفها بذلك المعنى ، ولا يجوز حذف الثالثة ؛ لأن ياء التصغير لا تكون إلا ساكنة ، وما قبل الألف لا يكون إلا متحركاً[٣].

وقيل: زِيدت ياء التصغير ثانية ورُدت العين إلى أصلها وأُدغمت فيها ياء التصغير، وزِيدت الألف[٤].

وقيل: زِيدت ياء التصغير ثالثة وأُدغمت فيها العين، وزِيدت الألف [٥].

---

(١) انظر: الكتاب ١٢٥/٤ ، والإنصاف ٥٥١/٢ ، والممتع٣٦٠ ، والتذييل والتكميل ١٨٣/٣. وانظر المسألة في: شرح المفصل لابن يعيش ١٣٩/٥ ، وشرح الجمل لابن خروف ١٠٣١/٢ ، والصفوة الصفية ٤٠٥/٢.

(٢) انظر: المنصف ٢٨٤/٢. ورده ابن عصفور وحكم بفساده ؛ ""لأنه قد ثَبَتَ إبدالهم الياء واوًا شذوذًا، ولم يثبت من كلامهم ما عينه ياء ولامه واو". انظر: الممتع٣٦١.

(٣) انظر: شرح ابن القواس ١٢١٨/٢ ، والصفوة الصفية ٤٠٥/٢.

(٤) انظر المقتضب ٢٨٧/٢.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٦/٢.

وذهب أبو حيان إلى أنه لو قيل: إن الألف أصل؛ ثنائي الوضع، نحو: (ما)؛ إذ أصل وضع الأسماء المبنية أن تكون على حرف واحد، أو حرفين؛ لكان مذهباً جيداً سهلاً قليل الدعوى.وزعم أن السيرافي قال: "(ذا) على حرفين كـ (ما)، فلما صغروا ألحقوا ياء؛ ليتم التصغير، وكانت ياءً؛ لأنها أكثر ما تلحق"[1].

والحق أنه قول وجيه، سهل قليل الدعوى.

وتُصغر(ذَا، وتَا) مع حرف التنبيه، فيقال: هَاذَيَّا، وهَاتَيَّا، ومع حرف الخطاب، فيقال: ذَيَّاكَ، وتَيَّاكَ، وتُزاد اللام، فيقال: ذَيَّالِكَ، وتَيَّالِكَ، ومنه قول الراجز:

لَتَقْعُدِنَّ مَقْعَدَ القَصِيِّ ... مِنِّي ذِي القَاذُورةِ المَقْلِيِّ

أو تَحْلِفِي بِرَبِّكِ العَلِيِّ ... أَنِّي أبو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ[2]

وتقول في (أُولَى) مقصوراً: أُلَيَّا، فتقع ياء التصغير ثالثة على بابها وتقلب الألف المقصورة ياء؛ لسكونها وسكون الألف التي هي عوض من الضمة في الأول. وليست الضمة التي في أوله ضمة التصغير، بل هي

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ١٨٢/٣، ١٨٣.

(٢) الأبيات من الرجز. وهي لرؤبة بن العجاج.

القصيّ: البعيد. وذو القاذورة: المكروه الذي لا يصاحبه الناس. والمقليّ: المبغوض.

انظر: ملحقات ديوان رؤبة ١٨٨، واللمع ٢١٩، وشرح التسهيل ٢٥/٢، وشرح الكافية الشافية ١٩٢٥/٤، وشرح ابن القواس ١٢١٩/٢، والصفوة الصفية ٤٠٧/٢.

التي كانت في مكبره.

وفي (أُوْلاء) ممدوداً: أُلَيَّاء -على مثال(أُلَيَّاع) - بزيادة ألف العوض آخراً قبل الهمزة، وقلب ألف المد ياء؛ لوقوع ياء التصغير قبلها أيضاً، وإدغام ياء التصغير فيها[1].

واختلف في همزة (أُلاء)، فذهب المبرد إلى أن أصلها(ياء)، قلبت همزة[2]، وعند الزجاج أصلها ألف قلبت همزة[3]، وعند الفارسي الهمزة أصل، مما فاؤه ولامه همزة كـ(أشياء)[4].

وما ذهب إليه المبرد والزجاج مخالف للقياس لما فيه من زيادة الألف حشواً، ولدعوى قلب الألف همزة، وكثرة التغيير[5].

وأما الأسماء الموصولة، فيقال في: (الَّذِي، والَّتِي): اللَّذَيَّا، واللَّتَيَّا، فتزاد ياء التصغير ثالثة، وتدغم في الياء التي هي لام، وتزاد الألف آخراً؛ عوضاً عن ضم أوله.وتفتح (الذال، والتاء) من (الَّذِي، والَّتِي)؛ ليكون على نحو: (ذا، وتا)؛ لاطراد باب المبهمات[6].

---

(١) انظر: شرح ابن القواس ١٢١٩/٢، والصفوة الصفية ٤٠٦/٢.

(٢) انظر كلام المبرد في: المخصص ٢٦٤/٤. وقد استدركه د. عبد الخالق عضيمة في المقتضب وهامشه (٢) ٢٨٩/٢.

(٣) انظر: شرح الشافية للرضي ٢٨٧/٢، والمحصول ٩٧١/٢، والارتشاف ٣٩٢/١.

(٤) انظر: التكملة ٥١٥. وانظر: الارتشاف ٣٩٢/١.

(٥) انظر: المحصول ٩٧١/٢.

(٦) انظر: شرح ابن القواس ١٢١٩/٢، والصفوة الصفية ٤٠٧/٢، وشرح الشافية لركن الدين ٣٦٤/١.

وحُكي (اللُّذَيَّا) و (اللُّتَيَّا) بضمّ الأوّل جمعاً بين العِوض والمعوض منه، والفتح أقيس[1]، قال ابن خالويه: "أجمع النحويون على فتح اللام في (اللَّتَيَّا)، إلا الأخفش فإنه أجاز(اللُّتَيَّا)بالضم"[2].

وفي التثنية: (اللَّذَيَّان، واللَّتَيَّان) فتحذف الألف التي هي عوض؛ لئلا يلتقي ساكنان: سكون الألف، وسكون علامة التثنية. وكذا في الجمع، فتقول على مذهب سيبويه في الجمع: (اللَّذَيُّون)، في الرفع - بفتح الذال وضم الياء وتشديدها، و(اللَّذِيِّين) -بكسر الذال والياء - في النصب والجر، بزيادة ياء التصغير ثالثة وإدغامها في الياء التي هي لام، وحذف ألف المفرد المزيدة آخراً للساكنين هي والواو وضم الياء التي قبل الواو، وكسر ما قبل الياء عند سيبويه للمجانسة [3].

وتقول على مذهب الأخفش: اللَّذَيَّوْن -في الرفع، و(اللَّذَيَّيْن) في النصب والجر -بفتح الياء فيهما مطلقاً -؛ لتدل على الألف المحذوفة كما في جمع المقصور، فلا يكون بين لفظي التثنية والجمع فرق في النصب والجر إلا فتح النون[4].

---

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه ٢٢٩/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤١/٥، وشرح الشافية للرضي ٢٨٨/١.

(٢) انظر: الارتشاف ٣٩٣/١.

(٣) انظر: الكتاب ٤٨٨/٣.

(٤) انظر: المقتضب ٢٩٠/٢، وشرح كتاب سيبويه ٢٢٨/٤، واللباب ١٧٥/٢، وشرح الشافية لركن الدين ٣٦٥/١.

وأما (اللَّاتِي، واللَّائي) فمنع سيبويه تصغيرهما؛ استغناء بتصغير جمع الواحد(التي) عن تصغيره، وهو قولهم: (اللَّتَيَّات)" فلما استغنوا عنه صار مسقطاً"[1].

قال أبو حيان:" وأما (اللَّاتِي) فمذهب سيبويه وظاهر كلامه: أن العرب لا تصغر(اللَّاتِي)..."[2].

قالوا: (اللَّتَيَّاتُ)، بالرد إلى المفرد؛ لأنه جمع كثرة، وهو الأصح؛ لأنه لم يثبت عن العرب ولا يقتضيه قياس؛ لأن الأصل في المبني أن لا يصغر[3].

وأجاز الأخفش تصغيرهما، فقال في (اللَّاتِي): اللُّوَيْتَا. وفي(اللَّائي): اللُّوَيَّا[4].

وقال المازني في(اللَّاتِي): اللَّتَيَّا. وفي(اللَّائي): اللَّيَيَّا[5].

قال الرضي: "وقد صغرهما الأخفش على لفظهما قياساً، لا سماعاً، وكان لا يبالي بالقياس في غير المسموع فيهما..."[6].

---

(١) انظر: الكتاب ٤٨٩/٣.

(٢) انظر: الارتشاف ٣٩٣/١.

(٣) انظر: المقاصد الشافية ٤٢٢/٧، والهمع ٣٩١/٣.

(٤) انظر: شرح الشافية للرضي ٢٨٨/١، والارتشاف ٣٩٤/١.

(٥) انظر: شرح الشافية للرضي ٢٨٨/١، والارتشاف ٣٩٤/١.

(٦) انظر: شرح الشافية للرضي ٢٨٨/١.

والصواب ما ذهب إليه سيبويه ؛ لأنه لم يثبت عن العرب، ولا يقتضيه قياس.

قال أبو حيان - بعد اختياره مذهب سيبويه -: " وتصغير هذه الأسماء لا يقتضيه قياس، فينبغي أن لا يتعدى فيه مورد السماع"[1].

مسألة: شذوذ رد الهاء في تصغير الرباعي والخماسي.

قال ابن معطي -رحمه الله -:

فَذِي وشِبْهُهَا إذا صَغَّرْتَهَا ... رُدَّ إلَيْهَا الهَاءَ إِذْ نَوَيْتَهَا

إلَّا الرُّبَاعِيَّ مَعَ الخُمَاسِيِّ ... ورُبَّمَا شَذَّ عَن القِيَاسِ

قَالوا قُدَيْدِيمَةٌ في قُدَّامِ ... كَذَا وُرَيِّئَةٌ عَنْهُمُ نَامِي

مِثْلَ شُذُوذِ قَولِهِمْ قُوَيْسُ ... كَذَا دُرَيْعٌ وكَذَا عُرَيْسُ

فَحَذَفوا التَّاءَ كَذَا نُيَيْبُ ... كَذَا عُرَيْبٌ وكَذَا حُرَيْبُ[2]

الاسم المؤنث بغير علامة إن كان رباعياً لم تظهر فيه العلامة في التصغير؛ لوجود الحرف الرابع القائم مقام هاء التأنيث في الثلاثي؛ لطول الاسم به، فلم تكن منوية في مكبره، فلا تظهر في مصغره.فتقول في تصغير: (عَنَاقٍ، وعُقَابٍ، وعَقْرَبٍ، وَزَيْنَبَ): عُنَيقٌ، وعُقَيبٌ، وعُقَيرِبٌ، وزُيَيْنِبُ.

---

(١) انظر: الارتشاف ٣٩٤/١. وانظر: شرح الجمل لابن خروف ١٠٣٢/٢.

(٢) الدرة الألفية ٥٦.

وكذلك إن كان خماسياً، تقول في(قُدَّامٍ): قُدَيْدِيمٌ.

وإن كان ثلاثياً ولم يُسم به مذكر وجب رد العلامة إلى الثلاثي في التصغير، فتقول في(قِدْر، وأُذْن، وشَمْس، وهِنْد، ودَعْد): قُدَيْرَة، وأُذَيْنَةُ، وشُمَيْسَة، وهُنَيدَة، ودُعَيدَة.

ووجب رد العلامة فيه؛ إما لأن التصغير يرد الأسماء إلى أصولها؛ إذ كانت منوية مرادة في المكبر، فظهر في المصغر ماكان منوياً مراداً في المكبر.

-وإما لأنه وصف في المعنى، فتثبت في التصغير كما تثبت في وصف المؤنث.

-وإما لأن تقدير التاء وكذلك التصغير على خلاف الأصل ، فلو لم ترد العلامة في التصغير للزم مخالفة الأصل من وجهين[1].

ورد الهاء في تصغير الرباعي والخماسي شاذ عن القياس، وهو ما قرره ابن معطي في الألفية، فذكر ما شذ في الاسم الثلاثي من ألفاظ صغرت بحذف التاء، كما شذت في الرباعي بإثباتها على العكس.

فمما شذ عن القياس من الرباعي: (أَمَام، ووَرَاءٌ)، والخماسي (قُدَّامٌ)، القياس - قالوا: أُمَيْمَةٌ، وقُدَيْدِيْمَةٌ، ووُرَيِّئَةٌ، بإثبات العلامة، قال الشاعر:

(١) انظر: البلغة ٨٧، وشرح ابن القواس ١٢٢٠/٢، والصفوة الصفية ٤٢٦/٢.

وثِنْتَانِ مِمَّا قَدْ يَلَذُّهُمَا الفَتَى جَمَعْتُهَمَا رَاحٍ وبَيْضَاءَ كَاعِبِ

قُدَيْدِيْمَةُ التَّجْرِيبِ والحِلْمِ إِنَّنِي أَرَى غَفَلاتِ العَيْشِ قَبْلَ التَّجَارُبِ[1]

والقياس حذفها.

وإنما ثبتت فيها التاء؛ لأنها مؤنثة دون بقية ظروف المكان المبهمة؛ فردت إليها الهاء في التصغير؛ لئلا يتوهم أنها مذكرة. وقيل: ألحقت التاء تنبيهاً على الأصل المرفوض، كما صُححت الواو في (القَوْد) بالسكون والحركة، تنبيهاً على أن الأصل في: "بَاب" و"دَار" الحركة (بَوَبَ، دَوَرَ)، وقيل: تأكيداً للتأنيث[2].

ومما شذ في الاسم الثلاثي: ستة أسماء[3]، حُذفت منها العلامة في التصغير؛ لإجرائها مجرى المذكر، فمن ذلك:

١ - قُوَيْسٌ؛ تصغير: قَوْس، حذفوا التاء حملاً على على معنى (العُود)، وهو مذكر. و(القوس) مؤنثة، ودليل تأنيثها قولهم: أَعْطِ القَوْسَ بَارِيَهَا[4].

٢ - دُرَيْعٌ، تصغير: دِرْع، لم يردوا التاء؛ لأنهم ذهبوا بها مذهب

---

(١) البيتان من الطويل. وهو للقُطَامي.

انظر: ديوان القطامي ٤٤، والمذكر والمؤنث للمبرد ٩٤، وما ينصرف وما لا ينصرف ٩٤، والحجة ١٨٨/٥، والبلغة ٨٥، وتوجيه اللمع ٥٦٥.

(٢) انظر: التعليقة ٨١/٣، وأسرار العربية٣١٧، وشرح ابن القواس ١٢٣٨/٢، والصفوة الصفية ٤٢٦/٢.

(٣) ذكرها ابن معطي في الفصول الخمسون. انظر: شرح الفصول ٩٦٧/٢.

(٤) انظر: الفاخر ٣٠٤، وفصل المقال ٢٩٨، والمستقصى ٢٧٤/١.

الثَوب أو الـمَلْبُوس ؛ لأنها قميص الحرب وملبوسه[1]. و(الدِّرْعُ) مؤنثة ؛ لقولهم: دِرْعٌ سَابِغَةٌ[2]، قال المَعَرِّيُّ:

رَهَنْتُ قَمِيصِي عِنْدَهُ وهْيَ مِنَ المُزْنِ يُعْلَى مَاؤُهَا

٣ - (عُرَيْسٌ) تصغير: عُرْسٌ، حذفوا التاء حملاً لها على: (التَّعْرِيْسِ) ؛ لأنها مشتقة منه. أو على الإمْلاكِ أو الفَرَحِ أو السرور[4].

٤ - (نُيَيْبٌ) تصغير: نَابٍ، وهي: النَّاقَةُ المُسِنَّةُ[5]، ولم ترد التاء ؛ لأنها منقولة عن النَّابِ من الأسْنَانِ، وهو مذكر.

٥ - (عُرَيْبٌ) تصغير: العَرَب، حذفوا التاء حملاً لها على معنى: الجيل المخصوص من الناس. و(العَرَبُ) مؤنثة ؛ لقولهم: العَرَبُ

---

(١) انظر: الصفوة الصفية ٢/٤٢٨.

(٢) انظر: إسفار الفصيح ٢/٨٧٥، والصفوة الصفية ٢/٤٢٧. وسابغة: أي واسعة. انظر: لسان العرب (سبغ) ٨/٤٣٣.

(٣) البيت من الطويل.

القميص: الدرع. يُعْلَى ماؤها برماد: يعني أنهم كانوا يتركون الدرع في الرماد والبعر مع عكر الزيت حتى لا يصدأ. (شروح سقط الزند ٤/١٧١٣).

انظر: سقط الزند ٢٦٢، وشروح سقط الزند ٤/١٧١٣. ورواية الديوان: "وهو فضلة ".

(٤) انظر: مقاييس اللغة (عرس) ٤/ ٢٦٣، وأسرار العربية ٣١٦، و شرح ابن القواس ٢/١٢٣٨، والصفوة الصفية ٢/٤٢٩.

(٥) انظر: العين (ناب) ٨/٣٨١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/٧١٢. وانظر: شرح الشافية للرضي ١/٢٤١.

العَرْبَاءُ، والعَرَبُ العَارِبَةُ[1].

٦ -(حُرَيْبٌ) تصغير: الحَرْب، حُذفت منها التاء؛ مراعاة لأصلها المنقولة عنه وهو المصدر وهو مذكر، أو حملاً على القتال[2].و(الحَرْب) مؤنثة، لقولهم: قَامَتِ الحَرْبُ عَلَى سَاقٍ [3].

هذا ما نص عليه ابن معطي.

وذكر العلماء[4]: (فُرَيْس) تصغير: فَرَس؛ مراعاة للصفة كأنها من الفَرْس وهو الدَّقُّ. و(بُطَيْن) لعظيم البطن، تصغير: بَطْن. و(نُصَيْف) تصغير: نَصَف. وهي المرأة المتوسطة بين الصغر والكبر. و(ذُوَيْد) تصغير: الذَّوْد من الإبل. و(نُعَيْل) تصغير: النَّعْل.

مسألة: شذوذ فتح ما قبل الآخر في الرباعي الذي ثانيه ساكن عند النسبة إليه

قال ابن معطي -رحمه الله -:

واليَـــاءُ فِـــي المَنْقُـــوصِ واواً	ثَالِثَـــةً كَـــالعَمَوِيِّ مُثِّلَـــتْ
وإِنْ تَـــزِدْ فَاحْـــذِفْ وقُـــلْ قَاضِـــيُّ	ومِـــنْهُمُ مَـــنْ قَـــالَ قَاضَـــوِيُّ

(١) انظر: أساس البلاغة(عرب)١/٦٤١، و شرح ابن القواس ٢/١٢٣٩، والصفوة الصفية ٢/٤٢٩.

(٢) انظر: شرح الشافية للرضي ١/٢٤٢، وشرح ابن القواس ٢/١٢٣٩.

(٣) انظر القول في: الصحاح (سوق) ٤/١٤٩٩، ومختار الصحاح (حرب) ٥٤.

(٤) انظر: الكتاب ٣/٤٨٣، وشرح الشافية للرضي١/٢٤١، وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٤١. وتثقيف اللسان ١٤١، وتوجيه اللمع ٥٦٤، وشرح الشافية للرضي١/٢٤١.

إِذْ شَـــذَّ عْـــنهُم فَـــتْحُ تَغْلِبِـــيِّ واللَّـــازِمُ الحَـــذْفِ كمُشْـــتَرِيِّ[1]

في النسبة إلى المنقوص الرباعي، نحو: (القاضي)، وجهان:

الأول: الحذف، فتقول: قَاضِيّ.وهو المختار.

الثاني: القلب، فتقول: قَاضَوِيّ.

وعلل ابن معطي كون الحذف هو المختار دون القلب بقوله:

وإِنْ تَـــزِدْ فَاحْـــذِفْ وقُـــلْ .....

وقوله:

..... ومِـــنْهُمُ مَـــنْ قَـــالَ قَاضَـــوِيُّ

إِذْ شَـــذَّ عْـــنهُم فَـــتْحُ تَغْلِبِـــيِّ .....

قال ابن القواس: والحذف أجود؛ لأن فتح وكسر ما قبل آخر المنقوص الرباعي لما كان محمولاً على فتح وكسر ما قبل آخر الرباعي، من نحو: (تغلب)، وكان إبقاء الكسرة فيه هو المختار، كان إبقاء كسرة المنقوص كذلك، وإذا كان ما قبلها مكسوراً بَقِيَت الياء ساكنة على حالها فيجب حذفها؛ لئلا يجتمع الساكنان، فيقال: قَاضِيّ[2].

---

(١) الدرة الألفية ٥٨.

(٢) انظر: شرح ابن القواس ١٢٥٧/٢. وذهب ابن معطي في الفصول إلى جواز الأمرين، يقول: " وإن كان... المنقوص على أربعة أحرف كان لك الحذف والإبدال واواً، كقولك: قاضي.. وإن شئت: قاضوي". انظر: المحصول ٩٨٥/٢.

والقلب قليل ؛ لأنه يستلزم إبدال الكسرة التي قبل الياء فتحة - كما أبدلوا من كسرة اللام فتحة في نحو: تغلب، ويثرب - وقلب الألف واوا كما فعل في الثلاثي، فيقال: قَاضَوِيّ.

وقد اختلف في الرباعي الذي ثانيه ساكن[1]، نحو: تَغْلِبَ، ويَثْرِبَ، ومَغْرِبٍ، فسيبويه يختار إبقاء الكسرة في النسبة إليه[2]، فيقول: تَغْلِبِيٌّ، ويَثْرِبِيٌّ، ومَغْرِبِيٌّ –بالكسر - ولا يُجِيز فيه الفتح إلا مسموعاً ؛ لأن التغيير على خلاف الأصل، ولأن وضع حركة موضع حركة لا يحصل به خفة مع كثرة الحروف.

وأبو العباس يُجِيز فيه الوجهين من غير تفضيل [3] ؛ لأنه لما سكن الثاني صار كأنه موقوف عليهِ، وما بعده مبدوء به منفصل عما قبله.

وذكر أبو حيان أن الجمهور قالوا بجواز الوجهين، وأن الفتح قياس مطرد عند المبرد وابن السراج والفارسي والصيمري[4].

وظاهر كلامهم –عندي - أن الفتح غير مطرد.قال الشاطبي: " ...

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٤٦/٥، وشرح ابن القواس ١٢٥١/٢، والصفوة الصفية ٤٥٠/٢، وارتشاف الضرب ٦١٧/٢.

(٢) انظر: الكتاب ٣٤٠/٣ -٣٤١. وانظر: شرح الشافية للرضي ١٩/٢.

(٣) لم أقف عليه في كتب المبرد. واضطربت الأقوال حول رأي المبرد. انظر رأيه في: شرح المفصل لابن يعيش ١٤٦/٥، وشرح ابن القواس ١٢٥١/٢، وارتشاف الضرب ٦١٧/٢.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ١٩٤٧/٤، والأصول ٦٤/٣، والبصريات ٧٧١، والتبصرة والتذكرة ٥٨٦/٢، وارتشاف الضرب ٦١٧/٢.

(تغلِبِيّ) أحد الوجهين، وهو أجودهما، بل هو القياس والأصل عند سيبويه والخليل والجمهور، ووجه ذلك: أن الثقل بتوالي الكسرات لم يغلب على الكلمة لمكان الساكن الموجود، والساكن معتد به فلم يكن كـ(نَمِر، وشَقِر)، في غلبة الكسرات، فلم يلحق به"[1].

مسألة: شواذ النسب، كشذوذ النسبة في المضاف عندما يركب بعض حروف الأول مع بعض حروف الثاني، وشذوذ إبدال الياء ألفاً في النسبة.

قال ابن معطي -رحمه الله-:

واحْـذِفْ مِـنَ المُضـافِ ثَـانِي	مِثْـلُ المُرَكَّـبِ الـذي مِـنْ[2] اسْـمَيْنْ
تَقُـولُ عَبْـدِيٌّ وبَعْلِـيٌّ وقِـسْ	وفِـي المُضَـافِ ذَاكَ طَـوْراً يَـنْعَكِسْ
فِي كُـلِّ مـا تعريفُـهُ بالثَّـاني	كَـابْنِ الزُّبَيْـرِ وبَنِـيْ شَـيْبَانِ
فَقُـلْ زُبَيْـرِيٌّ وشَـيْبَانِيُّونْ	وشَـذَّ فِي المُضَـافِ عَبْقَسِـيُّونْ
وعَبْشَـمِيَّةٌ وعَبْـدَرِيٌّ[3]	مِثْـلَ شُـذوذِ قـولِهِمْ حَـارِيٌّ
كَـذَا سَـلِيْقِيٌّ إلى السَّـلِيْقَهْ	وهُـذَلِيٌّ خَـالَفَ الطَّرِيقَـهْ
وحَـذْفُ إحـدى يَـاءَي النِّسْـبَةِ	نَحْـوِ[4] يَمَـانٍ عوَّضُـوا بـالأَلِفِ

(١) انظر: المقاصد الشافية ٤٧٢/٧.

(٢) في بعض المصادر: في. انظر: شرح ابن القواس ٢/ ١٢٦٧، والصفوة الصفية ٤٧٧/٢.

(٣) في بعض المصادر: وعَبْشَمِيٌّ ثمَّ عَبْدَرِيٌّ. انظر: الصفوة الصفية ٤٧٧/٢.

(٤) في بعض المصادر: مثل. انظر: الدرة الألفية ٦٠، وشرح ابن القواس ٢/ ١٢٧٠، والصفوة الصفية ٤٨٠/٢.

في المركب الإضافي لا يخلو المضاف إليه من أن يكون مضافاً إلى ما لا ينفصل في المعنى ؛ لأنه صار المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة، كـ(عَبْدِ القَيْسِ)، أو يكون المضاف إليه مسمى بعينه، مُعرفاً به المضاف، كـ(ابْنِ الزُّبَيْرِ).

فإن كان الأول حذف في النسب الثاني (المضاف إليه)، ونسب إلى المضاف - إن لم يكن لبس - فتقول في: (عَبْدِ القَيْسِ، وامْرِئِ القَيْسِ): (عَبْدِيٌّ، وامْرِئِيٌّ).

وهو القياس ؛ لأنه لما لم يقصد به مسمى بعينه يتعرف به الأول وإنما هو مع الأول بمنزلة التنوين من الاسم المفرد تنزل منزلة المركب، فحذف المضاف إليه كحذف الثاني من المركب، نحو: بَعْلَبَكّ.

وإن كان لبس نُسب إلى الثاني، كقولهم: (مَنَافِيٌّ) في(عَبْدِ مَنَافٍ) ؛ هرباً من اللبس في (عَبْدِ القَيْسِ)، ولم يقولوا في (عَبْدِ القَيْسِ): قَيْسِيٌّ ؛ لئلا يُلْبس بالنسبة إلى (قَيْسٍ) وهي قبيلة.

وإن كان الثاني وهو أن يقصد بالمضاف إليه مسمى بعينه فعلى العكس يحذف المضاف دون المضاف إليه، فيقال في: ابْنِ الزُّبَيْر، وابْنِ كُرَاع، وابْنِ دَعْلَج : (زُبَيْرِيٌّ، وكُرَاعِيٌّ، ودَعْلَجِيٌّ).

وقد يصاغ اسم واحد وينسب إليه من بعض حروف المضاف والمضاف إليه فيقال في: (عَبْدِ الدَّارِ، وعَبْدِ القَيْسِ، عَبْدِ شَمْسٍ): عَبْدَرِيٌّ، وعَبْقَسِيٌّ، وعَبْشَمِيٌّ.قال الشاعر:

وتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لمْ تَرَى قَبلِي أَسِيراً يَمَانِيَا[1]

وهو مقصور على السماع، شاذ؛ فلا يقاس عليه.وقد قرره ابن معطي في الألفية[2]، فقال:

..... وشَذَّ في المُضَافِ عَبْقَسِيُّونْ

وعَبْشَمِيَّةٌ وعَبْدَرِيُّ[3] مِثْلَ شُذوذِ قولِهِمْ حَارِيُّ

وأشار إلى أن ما عدا تلك التغييرات - الجارية على القياس المطرد في كلامهم -شاذة، فلا تؤخذ إلا سماعاً، ذكر منها أربعة أشياء[4]:

---

(١) البيت من الطويل. وهو لعبد يغوث بن وقاص الحارثي.

والألف في (ترى) نشأت من الإشباع. وعبشمية: من عبد شمس بن سعد بن تميم، استهزأت به عند ما أسره فتى من بني عبد شمس أهوج.

انظر: المفضليات ١٥٨، وماتلحن فيه العامة للكسائي ١٢٨، والإبدال لأبي الطيب اللغوي ٥٤٦/٢، والمسائل الحلبيات ٨٤، وكشف المشكلات ٨٤٦/٢، والتعليقة على المقرب ١٥١/١، والمحرر في النحو ١٢٢٧/٣.

(٢) وقرره أيضاً في (الفصول الخمسون). انظر: المحصول ٩٨٨/٢.

(٣) في بعض المصادر: وعَبْشَمِيٌّ ثمَّ عَبْدَرِيٌّ. انظر: الصفوة الصفية ٤٧٧/٢.

(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١١/٦، وشرح ابن القواس ١٢٧١/٢، ١٢٧٢، والصفوة الصفية ٤٨٠/٢، ٤٨١. وقد أشار إلى شذوذ الثاني والثالث في (الفصول الخمسون). انظر: المحصول ٩٧٨/٢. أما (يمان) فلم ينص على شذوذها، بل ذكر ما يوحي بقلتها. يقول في معرض حديثه عن تعريف النسب: "وهو أن تعزو الاسم إلى أب أو قبيلة أو حي أو صناعة، بياء مشددة في آخر الاسم، مكسور ما قبلها، وقد يُعوض عن إحدى الياءين ألف، فتقول في

أحدها: (حَارِيٌّ) في النسبة إلى (الحِيْرَةِ) ، والقياس: (حِيْرِيٌّ)؛ لأنه لا يحذف منه في النسب إلا تاء التأنيث لا غير، ووجه شذوذه أنهم أبدلوا الياء ألفاً ؛ لئلا تتوالى الكسرات والياءات، فصار كأنه منسوب إلى (حَارٍ)، كما قالوا في (زَبِينَة): زَبَانِيّ، وقد جاء (حِيْرِيٌّ) على القياس.

الثاني: (سَلِيقِيٌّ) في النسبة إلى (السَّلِيقَةِ)، قال الشاعر:

فَلَسْتُ بِنَحْوِيٍّ يَلُوكُ لِسَانَهُ ولكِنْ سَلِيقِيٌّ أَقُولُ فَأُعْرِبُ(١)

والقياس: سَلَقِيٌّ، كـ(حَنَفِيٍّ) في (حَنِيفَةَ)؛ لأن النسب إلى(فَعِيلَة) بحذف الياء وإبدال كسرة العين فتحة.

الثالث: (هُذَلِيٌّ) في النسبة إلى (هُذَيْلٍ).والقياس: (هُذَيْلِيٌّ)؛ لأن(فُعَيْل) إذا لم يكن فيه تاء التأنيث لا تحذف منه الياء. فحذفوا الياء لما اجتمعت ثلاث ياءات وكسرة. قال الشاعر:

هُذَيْلِيَّةٌ تَدْعُو إذا هِيَ فَاخَرَتْ أَباً هُذَلِيًّا مِنْ غَطارِفَةِ نُجْدِ(٢)

(يَمَنِيّ): يَمَان، وكذلك في (شَامِيّ): شَآم". انظر: الفصول الخمسون ٢٥١. وشرحه المحصول ٩٧٤/٢.

(١) البيت من الطويل. ولم أقف على قائله.

انظر: أساس البلاغة (سلق) ٤٦٩/١، وشرح الشافية للرضي ٢٨/٢، ١١٢/٤، ولسان العرب (سلق) ١٦١/١٠، وتوضيح المقاصد ١٤٥٤/٣، والتصريح ٥٩٥/٢، وتاج العروس (سلق) ٤٦٠/٢٥.

(٢) البيت من الطويل. ولم أقف على قائله.

انظر: علل النحو ٥٣٠، والمفصل ٢٦٤، والإنصاف ٢٨٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٦، وللخوارزمي (التخمير) ٣٦/٣، وشرح ابن القواس ١٢٧١/٢.

فجاء بالنسب مرة على التمام، وهو القياس، ومرة على الحذف، وهو عدول عن القياس.

الرابع: (يَمَانٍ) في المنسوب إلى (اليَمَنِ) والقياس: (يَمَنِيٌّ)؛ فحذفوا إحدى ياءي النسب وعَوَّضُوا منها الألف.

ومن المعدولة عن القياس المطرد في كلامهم قولهم: شَآمٍ، وتَهَامٍ، في النسبة إلى (الشَّأْمِ، وتِهَامَةَ)، والقياس: شَأْمِيٌّ، وتَهَامِيٌّ، ولا يجوز تشديد الياء مع الألف فيهما؛ لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه[1].

بخلاف (تِهَامٍ)، فإنه يجوز؛ لأن ألفه مع التشديد غير عوض، بل من لفظ (تِهَامَةَ) إلا أنك إذا شدَّدت كَسرْتَ التاء، وإذا خَفَّفتَ فتحتها[2].

وبعضهم يقول: شَآمِيٌّ[3]، بالتشديد، بحذف ياء النسبة دون ألفها، كأنهم بنوه على (شآمٍ) المنسوب إلى (الشَّأْمِ) على طريقة قولهم: (شَافِعِيٌّ) في النسب إلى (الشَّافِعِيِّ) المنسوب إلى (شَافِعٍ) لأنهم إذا نَسبوا إلى اسم منسوب حذفوا منه ياء النسبة أولاً وجاؤوا بياء نسبة غيرها للنسب ثانياً؛

---

(١) انظر: الفصول الخمسون ٢٥١. وقال المبرد عن عن حذف إحدى الياءين والتعويض عنهما بألف: " ومن قال: (يَمَانِيّ) فهو كالنسب إلى منسوب، وليس بالوجه". المقتضب ١٤٥/٣.

(٢) انظر: الكتاب ٣٣٧/٣، والبديع ٢١١/٢، وشرح ابن القواس ١٢٧٢/٢، والصفوة الصفية ٤٨٢/٢.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٣٣٨، وشرح الشافية للرضي ٨٣/٢.

بدليل منع صرف (بَخَاتِيّ) اسم رجل، جمع (بُخْتِيٍّ)، وصرف (بَخَاتِيّ) المنسوب إليه[1]، فإنهم حذفوا الياءين فيه وأتوا بياءين غيرهما للنسب.

وذكر جمال الدين ابن إياز أن أبا الخطاب حكى الجمع بين العوض والمعوض عنه، وأنشد ابن خروف في شرح الجمل[2]:

فتُصْبِحُ في أَكْنَافِ مَكَّةَ آمِناً كأَنَّكَ جارٌ لليَمَانِيِّ تُبَّعِ[3]

وذهب الرضي إلى جواز الجمع بينهما، وأن يكون الألف في (يَمَانِيّ) للإشباع، و(شَآمِيّ) محمول عليه[4].

مسألة: شذوذ زيادة الميم حشواً.

قال ابن معطي -رحمه الله -:

والميمُ زِيدَ أَوَّلاً كَمُكْرَمِ وآخِراً كَزُرْقُمٍ وسُتْهُمِ

وشَذَّ حَشْواً لَبَنٌ قُمَارِصُ وَمِنْ دِلَاصٍ قَولُهُم دُلَامِصُ[5]

---

(١) انظر: الكتاب ٣٤٠/٣، والتعليقة ١٥٧/٣، وشرح ابن القواس ١٢٧٢/٢، والصفوة الصفية ٤٨٢/٢.

(٢) لم أقف عليه في شرح الجمل.

(٣) البيت من الطويل، وهو لخالد بن جعفر. انظر: أنساب الأشراف ١٥٧/١٣، والمحصول ٩٧٥/٢.

(٤) انظر: شرح الشافية للرضي ٨٣/٢، ٨٤. وانظر شذوذات النسب في شرح المفصل لابن يعيش ١٢/٦.

(٥) الدرة الألفية ٦٥.

الميم من زيادات الأسماء، ولا تزاد في الأفعال إلا شذوذاً، نحو: (تَمَسْكَنَ، وتَمَدْرَعَ، وتَمَنْدَلَ)؛ لأن الفصيح: (تَسَكَّنَ، وتَدَرَّعَ، وتَنَدَّلَ)[1].

أما في الأسماء فإن لم تقع الميم أولاً حكم عليها بالأصالة؛ - بدلالة وجودها أصلية فيما يعرف له اشتقاق، نحو: شَأْمَل، وكَرِيم. فالميم أصلية، بدليل قولهم: شَمَلت الريح. و(كَرِيم) مشتق من (الكَرَم) -إلا أن يدل دليل على زيادتها[2]، نحو ما مثل ابن معطي: (قُمَارِص، و دُلَامِص) قال عنها ابن عصفور: " ولم توجد الميم زائدة في هذا الموضع إلا في أماكن محصورة، تحفظ ولا يقاس عليها"[3].

وزادوا: (هِرْمَاس) للأَسَدِ[4]، حكم بزيادة الميم فيها بدلالة الاشتقاق، أما (دُلَامِص) وهي الدِّرْعُ البَرَّاقَةُ[5]، فلقولهم: دِرعٌ دِلاَصٌ، دِلاَصٌ، وهو قول الخليل[6]، وأمّا (قُمَارِص) وهو اللَّبَنُ الحَامِضُ؛

---

(١) انظر: اللباب ٢/٢٥٧، والممتع ١٦٣، وشرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز ٦٧، ٦٨.

(٢) انظر: شرح ابن القواس ٢/١٣٢٤، والصفوة الصفية ٢/٥٧٦.

(٣) الممتع ١٦١. وانظر: الارتشاف ١/١٩٧.

(٤) انظر: المنصف ١/١٥٢، وشرح التصريف للثمانيني ٢٤٤.

(٥) انظر: المخصص ١/٢٠٦، وشرح الشافية للرضي ٢/٣٣٤.

(٦) انظر: الكتاب ٤/٢٧٤، والمنصف ١/١٥١، وشرح الشافية للرضي ٢/٣٣٤، والصفوة الصفية ٢/٥٧٧.

فلقولهم: لَبَنٌ قَارِصٌ [1]، وأما (هِرْمَاس) وهو الأسد، فمن: الهَرْس، وهو قول الأصمعي[2]، فقد دل على زيادة الميم حشواً في ذلك كله الاشتقاق؛ لسقوط الميم فيما ذكر من: دِلاَص، وقَارِصٌ، والهَرْس.

وذهب أبو عُثْمَانَ المازني إلى أن الميم في (دُلَامِص) أصلية، وقال: لو قال قائل: إن (الدُّلَامِص) من ذوات الأربعة، ومعناه: دَلِيص، وليس بمشتق من الثلاثة؛ لكان قولاً قوياً، كما أن (سِبَطْر) فيه معنى (السَّبِط) وليس منه[3].

وذهب ابن جني وتبعه ابن عصفور إلى أن رأي الخليل أوجه وأقيس على الأصول؛ لأنه لما رأى (دُلَامِص) بمعنى: دَلِيص، ووجد الميم زيدت غير أول حكم على زيادتها، والذي حمل المازني على ذلك قلة زيادتها حشواً[4].

مسألة: إبدال الألف همزة.

قال ابن معطي -رحمه الله-:

وأبْـدَلُوا الأَلِـفَ هَمْـزاً لِيَصِـحْ ... فِـي مِثْـلِ حَمْـرَاءَ وصَـحْرَاءَ يَضِـحْ

---

(١) انظر: العين (حذي) ٢٨٥/٣، وديوان الأدب ٣٥٢/١، والمخصص ٤٥٧/١، ولسان العرب (قرص) ٧٠/٧.

(٢) وهو قول الأصمعي. انظر: المنصف ١٥١/١، والخصائص ٥٠/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٤/٩.

(٣) انظر: المنصف ١٥١/١، ١٥٢. وانظر: شرح التعريف بضروري التصريف ٩١.

(٤) انظر: المنصف ١٥٢/١، والممتع ١٦٤.

كَـــذَاكَ مَـــع شُـــذُوذِهِ شَـــأَبَّهْ مِثْـــلُ الضَّـــأَلِّيْنَ رَوَوْا دَأَبَّـــهْ[1]

تبدل الهمزة من الألف على غير قياس، وذلك أن يلتقيا على حدهما وهو أن يكون الساكنان في كلمة واحدة حال الدرج والساكن الأول حرف مد ولين، والثاني مدغم، فيبدل الساكن الأول همزة مفتوحة؛ فراراً من اجتماع الساكنين، وذلك نحو: (دَأَبَّةٌ، وشَأَبَّةٌ)، وهو شاذ لا يقاس عليه كما قرر ابن معطي في الألفية هنا[2]، في قوله:

كَـــذَاكَ مَـــع شُـــذُوذِهِ شَـــأَبَّهْ مِثْـــلُ الضَّـــأَلِّيْنَ رَوَوْا دَأَبَّـــهْ

وقوله:

" مِثْلُ الضَّـــأَلِّيْنَ رَوَوْا دَأَبَّـــهْ "

يُشِيرُ به إلى قراءة عمرو بن عبيد وأيوب السِّختياني[3]: ﴿ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّأَلِّينَ ﴾ [الفاتحة:٧]، و﴿ دَأَبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ ﴾ [النمل:٨٢].

---

(١) الدرة الألفية ٦٦.

(٢) ولم ينص على الشذوذ في (الفصول الخمسون٢٦٣، ٢٦٤) قال: "فالهمزة تبدل ألفاً، نحو: رأس... وتبدل هي من الألف، نحو: دابّة، وقد تهمز فيقال: دأبة". وانظر: شرح الفصول ١٠٦٨/٢.

(٣) انظر القراءة في: المحتسب ٤٦/١، وإعراب القرآن للنحاس ١٧٦/١، ومختصر ابن خالويه ٩، وإعراب القراءات السبع وعللها ٥٢/١، والكشف عن وجوه القراءات ٢٧٩/١. وانظر: الصفوة الصفية ٦١٤/٢.

قال أبو زيدٍ: سمعتُ عَمْرَو بْنَ عُبَيدٍ يقرأ[1]: ﴿لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ﴾[الرحمن:٣٩]، فظَنَنْتُهُ لَحَنَ، حتى سَمِعتُ العرب تقول: (دَأَبَةٌ، وشَأَبَّةٌ)[2]، ومن ذلك: (ابْيَأَضَّ، وادْهَأَمَّ) في: ابْيَاضَّ، وادْهَامَّ[3].

وهو قياس غير مقبول عند المازني، قال أبو العباس المبرد: قُلْتُ لأبي عُثْمَانَ: أَتَقِيسُ هذا؟ فقال: لا، ولا أقبله[4].

وذهب ابن عصفور إلى أنه لم يكثر كثرة تُوجب القياس، وقصره على ضرورة الشعر[5].

وذهب أبو البقاء العكبري إلى أنها لغة فاشية في العرب في كل ألف بعدها حرف مشدد، نحو: ضالّ، دابّة، جانّ[6].

ومن إبدالها شذوذاً وإن لم يقع بعدها ساكن، ما رُوي عن

---

(١) وهي قراءة الحسن والزهري: "جَأَن" بهمزة بدل الألف. انظر: المحتسب ١٣٥/٢، والبحر المحيط ١٥١/١، وروح المعاني ١١٣/١٤.

(٢) انظر: المحتسب ٤٦/١، ٤٧، والخصائص ١٤٧/٣، ١٤٨، والممتع ٢١٤.

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٢/١٠، وشرح ابن القواس ١٣٤٥/٢، والصفوة الصفية ٦١٤/٢.

(٤) انظر: المنصف ٢٨١/١، وسر صناعة الإعراب ٧٣/١، والممتع ٢١٥.

(٥) انظر: الممتع ٢١٥. قال السخاوي: "وليس كلهم يتكلم به". انظر: سفر السعادة ١١١/١، ١١٢.

(٦) انظر: إملاء ما من به الرحمن ٨/١.

العَجَّاجِ أنه كان يهمز: (العَأْلَمَ، والخَأْتَمَ)، وذلك في أُرْجُوزَتِهِ التي أولها:

يَا دَارَ مَيٍّ يَا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي فَخِنْدِفٌ هَامَةُ هَذَا العَأْلَمِ[1]

بهمز (العَأْلَمِ). وحَكَى اللِّحْيَانِيُّ عَنِ العرب: (بْأْزٌ)، بالهمزة، وذلك كله شاذٌّ[2].

مسألة: الإدغام الشاذ.

قال ابن معطي -رحمه الله -:

وَمِنْ شُذُوذِ مُدْغَمٍ عَلْمَاءِ مِلْعِبْءِ بَالْحَارِثِ مِنْهُ جَائِي[3]

قال ابن القواس -رحمه الله - في شرحه للألفية:" هذا النوع ليس من الإدغام في التحقيق؛ لتعذر مدغم ومدغم فيه. وإنما هو حذف على غير قياس تخفيفاً...وعبر عن الحذف بالإدغام تجوزاً"[4].

أما قول العرب: (عَلْمَاء بَنُو فُلَان)، فالمراد: عَلَى الْمَاءِ بَنُو فُلان[5]، فسقطت همزة الوصل في الدرْج على ما هو قياسها، وحذفت

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) انظر حكاية اللحياني في: التخمير ٣٢٧/٤، وشرح الشافية للرضي ٢٠٥/٣، ولركن الدين ٨٥٦/٢.

(٣) الدرة الألفية ٦٨.

(٤) انظر: شرح ابن القواس ١٣٧٨/٢. وانظر: الصفوة الصفية ٦٥٩/٢.

(٥) انظر: الكتاب ٤٨٥/٤.

الألف من (عَلَى) لالتقاء الساكنين، دون الـمُعَرِّفَة؛ لدلالتها على التعريف، فاجتمع المثلان: لام (عَلَى)، ولام التعريف في (الْمَاءِ)، والإدغام متعذر؛ لسكون الثاني؛ إذ صار اللفظ (عَلَلْمَاء)، واستثقلوا ذلك فحذفوا الحرف المتحرك وهو لام (عَلَى) حذفاً على غير قياس[1]، كما قالوا: ظَلْتُ، ومَسْتُ، وأَحَسْتُ[2]، في: ظَلِلْتُ، ومَسِسْتُ، وأَحْسَسْتُ، فحذفوا الحرف الأول - وهو متحرك - على غير قياس[3].

وأشار ابن النحوية -رحمه الله - إلى أنه" وُجد بخط الزمخشري في هذا البيت (عَالْمَاءِ) بالألف، وهو مبني على نَظَرٍ صحيح؛ لأنه لما حُذف ألف (عَلَى) للساكنين، وحُذف لامه للمِثلَين بَقِيَت على حرف واحد وهو العين، فأشبهت من حروف المعاني الجارة ما هو على حرف واحد من نحو: (الباء، والكاف) فكُتبت كما يُكتبان إذا دخلا على لام التعريف، نحو: (كَالـمَاءِ، و بالـمَاءِ)"[4].

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش١٠/١٥٥، وشرح ابن القواس ٢/١٣٧٨، والصفوة الصفية ٢/٦٥٩.

(٢) انظر: المقتضب ١/٢٥٤، والممتع ٤١٧.

(٣) انظر: انظر: الصفوة الصفية ٢/٦٥٩، والارتشاف ٢/٧٢٧.

(٤) انظر: حرز الفوائد وقيد الأوابد ٢/٨٦٠. وقد نقلت هذا النص لأهميته وانفراده به - رحمه الله - حسب علمي.

ولام التعريف تدغم في ثلاثة عشر حرفاً، وهي: التاء، والثاء، والدال، والذال، والراء، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والنون؛ لمقاربتها لهذه الحروف، وما عداها يظهر معه(اللام) ولا يدغم فيه. فإذا جاء مع لام التعريف مماثل له أو متقارب مع الحروف التي يظهر معها حُذف ذلك المثل أو المتقارب حذفاً على غير قياس[1].

ومنه في المتقاربين، ما مثل به المصنف، وهو قولهم: (مِلْعِبْءِ) وأصله: مِنْ الْعِبْءِ، اجتمع المتقاربان، وهما: نون (مِنْ)، ولام التعريف، فحُذفت نون (مِنْ)؛ لتعذر الإدغام في اللام؛ لالتقاء الساكنين: سكون اللام، وسكون النون[2].

ومثل أيضاً: بَلْحَارِثِ. والأصل: بَنُو الحَارِثِ، أو: بَنِي الحَارِثِ، حُذفت نون الجمع للإضافة، ثم حُذفت الواو والياء للساكنين، فالتقى متقاربان وهما: النون، واللام، فحُذفت النون؛ لتعذر الإدغام بتحركها وسكون اللام.

وهذا مطرد في كل اسم قبيلة أُضيف إليه (بَنُو) وظهر فيها لام التعريف، نحو: بَلْعَنْبَر، وبَلْقَين، وبَلْهُجَيم. في: بني العَنْبَر، وبني القَيْنِ، وبني الهُجَيم.

---

(١) انظر: الصفوة الصفية ٢/٦٦٠.

(٢) انظر: الصفوة الصفية ٢/٦٦٠، وشرح ابن القواس ٢/١٣٧٩.

ولا يحذفون عند إدغامها، نحو: بَنُو النَّجَّارِ، وبَنو النَّمِرِ، وبنو التَّيْمِ؛ لئلا يجتمع إعلالان: الحذف، والإدغام[1].

❖❖❖

(١) ينظر: الكتاب ٢/٤٣٠، والمقتضب ١/٢٥١، واللباب ٢/٤٧٩، والممتع ٤٥٤، والمسائل السفرية ٣٨.

الخاتمة

بعد استعراض هذا البحث أجمل ما ظهر لي من نتائج في الآتي:

- القواعد الصرفية اعتمدت في تقعيدها على المسموع الفصيح، وهو في مراتب، فما كان كثيراً مطرداً قيس عليه، وما كان دون ذلك حفظ، ولم يقس عليه.

- أن (المطرد): هو المستمر والجاري على نظائره، فلا يتخلف.

- أن (الغالب): أكثر الأشياء، ومرتبته بين المطرد والكثير.

- أن (الكثير) دون(الغالب).

- أن (القليل) ما ينحصر وجوده على القياس على وجه القلة في منزلة بين المنزلتين فهو أقل من (الكثير)، وأكثر من (النادر).

- أن(النادر) يعني: موافقة القياس مع غاية القلة على الجملة، فهو أقل القليل.

- أن (الشاذ)يعني: ماكان وجوده قَلِيلا، لَكِن لَا يَجِيء على الْقيَاس.

- أن (الشائع، والفاشي) لفظان مرادفان لـ(الكثير).

- أن (النَّزْر) لفظ مرادف لـ(القليل).

- أن الأحكام المعيارية للمسموع قد تتداخل عند بعض العلماء.

- في المجمل لم يتغير المصطلح المعياري لمسموع من كلام العرب للحكم الواحد عند ابن معطي في مؤلفاته، إذ نجده ينص على الشذوذ في (الدرة الألفية)، وفي غيرها كـ(الفصول الخمسون)، وقد يكتفي بذكر المطرد في

القاعدة الصرفية دون نص على الشذوذ كما في (مسألة إبدال الألف همزة).

- بلغ مجموع الأحكام الصرفية المنصوص عليها بالشذوذ في (ألفية ابن معطي) عشرة أحكام.

- تابع ابن معطي أئمة اللغة في حكمه بالشذوذ على هذه المسائل، وانفرد بمسألة (شذوذ تصغير الترخيم)، مخالفاً جمهور النحويين.

-أن ابن معطي قد يخالف في حكمه على تلك المسائل في (الدرة الألفية) لما حكم به في (الفصول الخمسون)، كنصه في (الدرة الألفية) على شذوذ (يَمَان - مسألة شواذ النسب)، وفي (الفصول الخمسون) ذكر ما يوحي بقلته.

المصادر والمراجع

الرسالة. للشافعي. تحقيق: أحمد محمد شاكر، مكتبة الحلبي ـ القاهرة، ط١، ١٣٨٥هـ/١٩٤٠م.

الفصول الخمسون.لابن معطي. تحقيق: د. محمود الطناحي.مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

الإبدال. لأبي الطيب اللغوي. تحقيق: عز الدين التنوخي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م.

ارتشاف الضرب. لأبي حيان. تحقيق: د. محمد رجب عثمان، مكتبة الخانجي - القاهرة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

أساس البلاغة. للزمخشري. تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

أسرار العربية. لأبي البركات الأنباري. تحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار الجيل - بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

أصول النحو العربي، للدكتور محمد عيد، عالم الكتب، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.

الأصول في النحو. لابن السراج. تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

إعراب القراءات السبع وعللها. لابن خالويه. تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين -يرحمه الله -، مكتبة الخانجي - القاهرة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

إعراب القرآن. للنحاس. تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

الإغفال. للفارسي. تحقيق: د. عبد الله عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي - أبو ظبي، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث - دبي، ٢٠٠٣م .

أمالي ابن الحاجب. لأبي عمرو عثمان بن الحاجب. تحقيق: فخر الدين قدارة . دار الجيل. بيروت، دار عمار ـ عمّان، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م .

الأمثال. لأبي عبيد القاسم بن سلام. تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث - دمشق، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن. لأبي البقاء العكبري، دار الكتب العلمية - بيروت.

الانتصار لسيبويه على المبرد. لابن ولاد. تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

أنساب الأشراف. للبلاذري. تحقيق: سهيل زكار، ورياض الزركلي، دار الفكر – بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

الإنصاف في مسائل الخلاف. لأبي البركات الأنباري. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية - بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

إيجاز التعريف في علم التصريف.لابن مالك.تحقيق: محمد المهدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

الإيضاح العضدي. تحقيق: حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، ط٢، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

إيضاح شواهد الإيضاح. للقيسي. تحقيق: د. محمد الدعجاني، دار الغرب الإسلامي -بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، ١٩٧٦م.

الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاج، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، ط٦، ١٤١٦ هـ /١٩٩٦م.
البحر المحيط. لأبي حيان. تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، و الشيخ علي محمد معوض، وشارك في التحقيق: د. زكريا عبد المجيد النوقي، و د. أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
البديع في علم العربية.لابن الأثير الجزري. تحقيق: د. فتحي أحمد، ود. صالح العايد، منشورات مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٠هـ.
البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث. لأبي البركات الأنباري. تحقيق: د. رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط٢، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
تاج العروس من جواهر القاموس. للزبيدي. تحقيق: مجموعة من الأساتذة، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م.
التبصرة والتذكرة. للصيمري. تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى، مطبوعات جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. للعكبري. تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين -يرحمه الله -، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
تثقيف اللسان وتلقيح الجنان. للصقلي. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م .
التذييل والتكميل في شرح التسهيل. لأبي حيان. تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، ودار كنوز إشبيليا - الرياض.

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. لابن مالك. تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

التصريح بمضمون التوضيح. للشيخ: خالد الأزهري، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

التعريفات. لعلي بن محمد الشريف الجرجاني. دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ /١٩٨٣م.

التعليقة على كتاب سيبويه. لأبي علي الفارسي. تحقيق: د. عوض القوزي، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

التعليقة على كتاب سيبويه. لأبي علي الفارسي. تحقيق: د. عوض القوزي، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

التكملة. للفارسي. تحقيق: د.كاظم المرجان.عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. للمرادي. تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ -٢٠٠٨م.

الجمل في النحو. للزجاجي.تحقيق: د. علي توفيق الحمد.مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط ١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

جمهرة الأمثال. لأبي هلال العسكري. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، القاهرة، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.

الحجة للقراء السبعة. للفارسي. تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون - دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

حرز الفوائد وقيد الأوابد. لابن النحوية(٧١٨هـ). من باب المبتدأ إلى نهاية الكتاب، دراسة وتحقيقا. تحقيق: د. حمود بن حماد الربعي، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٤هـ.

حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث.د.محمد ضاري حمادي. وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد -بغداد، ١٩٨٠م.

الخصائص. لابن جني. تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية.

الدرة الألفية في علم العربية. لابن معطي. نشرها د. زيتر ستين، ليزج، ١٣١٧هـ/ ١٩٠٠م.

ديوان الأدب. للفارابي. تحقيق: د. أحمد مختار عمر، ومراجعة: د.إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب - القاهرة، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

ديوان القطامي. تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، دار الثقافة - بيروت، ط١، ١٩٦٠م.

ديوان النابغة الذبياني. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - القاهرة، ط٢.

ديوان رؤبة بن العجاج. تحقيق: وليم بن الورد البروسي، منشورات دار الآفاق الجديدة – بيروت، ط١، ١٩٧٩م.

رسالتان في اللغة.للرماني. تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر - عمان، ١٩٨٤.

روح المعاني.للألوسي. تحقيق: علي عبد الباري عطية. دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

سر صناعة الإعراب. لابن جني. تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

سفر السعادة وسفير الإفادة. للسخاوي. تحقيق: د. محمد الدالي، دار صادر - بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ.
سقط الزند. لأبي العلاء المعري، دار صادر - بيروت، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
السنن الكبرى. للبيهقي. تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط٣، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، لخديجة الحديثي، جامعة الكويت، ١٣٩٤هـ -١٩٧٤م. أصول النحو العربي، للدكتور محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية.
شرح التسهيل. لابن مالك. تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر - مصر، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
شرح التصريف. للثمانيني. تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد - الرياض، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
شرح التعريف بضروري التصريف. لابن إياز. تحقيق: هادي نهر، وهلال ناجي المحامي، دار الفكر - عمان، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
شرح الرضي على الكافية. تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قازيونس - بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.
شرح ألفية ابن معطي. لابن القواس. تحقيق: د. علي بن موسى الشوملي، مكتبة الخريجي - الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
شرح الكافية الشافية. لابن مالك. تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير. للخوارزمي. تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين -يرحمه الله -، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١، ١٩٩٠م.

شرح المفصل لابن يعيش. إدارة الطباعة المنيرية بمصر.

شرح جمل الزجاجي. لابن خروف. تحقيق: د. سلوى محمد عمر عرب، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.

شرح جمل الزجاجي. لابن عصفور. تحقيق: د. صاحب أبو جناح.

شرح شافية ابن الحاجب. لركن الدين الاستراباذي. تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة دكتوراه)، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٢٥ هـ/ ٢٠٠٤م.

شرح شافية ابن الحاجب. للرضي. تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

شرح شواهد الإيضاح المنسوب لابن بري.تحقيق: د. عيد مصطفى. مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

شرح كتاب الجمل للزجاجي. لابن بابشاذ.دراسة وتحقيق: حسين علي السعدي، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، ٢٠٠٣م.

شرح كتاب سيبويه. للسيرافي.تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي. دار الكتب العلمية - بيروت— لبنان، ط١، ٢٠٠٨م.

شرح مراح الأرواح. لبدر الدين العيني.تحقيق:د. عبد الستار جواد، مطبعة الرشيد، ١٩٩٠م.

شروح سقط الزند. تحقيق: مصطفى السقا، وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٣، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

الصحاح. للجوهري. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية. للنيلي. تحقيق: أ. د. محسن بن سالم العميري، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى عام ١٤١٥هـ.

علل النحو. لابن الوراق. تحقيق: محمود الدرويش. مكتبة الرشد -الرياض، ط١، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩م.

العين. للخليل بن أحمد الفراهيدي. تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

الفائق في غريب الحديث والأثر. للزمخشري. تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة - لبنان، ط٢.

فصل المقال في شرح كتاب الأمثال. لأبي عبيد البكري. تحقيق: د. إحسان عباس، ود. عبد المجيد عابدين، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

الفصول الخمسون.تحقيق: د. محمود الطناحي. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

القاموس المحيط. للفيروز آبادي. تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٨، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

قواعد المطارحة. لابن إياز البغدادي. تحقيق: د. عبد الله عمر الحاج إبراهيم، مكتبة العبيكان -الرياض، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠١١م.

كتاب الكليات. للكفوي. تحقيق: د. عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

كتاب سيبويه. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب - بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
كشف المشكلات وإيضاح المعضلات. للأصبهاني الباقولي. تحقيق: د. محمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها. لمكي بن أبي طالب. تحقيق: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
اللباب في علل البناء والإعراب. للعكبري. تحقيق: د. غازي مختار طليمات، و د. عبد الإله نبهان، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، دار الفكر المعاصر -بيروت، ودار الفكر -دمشق، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
لسان العرب. لابن منظور. دار صادر - بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
اللمحة في شرح الملحة. لابن الضائع. تحقيق: إبراهيم الصاعدي. عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
اللمع. لابن جني. تحقيق: د. فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت.
ما تلحن فيه العامة. للكسائي.تحقيق: د. رمضان عبد التواب، دار الرفاعي - الرياض، مكتبة الخانجي - القاهرة.
ما ينصرف وما لاينصرف. للزجاج. تحقيق: د. هدى محمود قراعة. مكتبة الخانجي بالقاهرة. ط٣، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
مجمع الأمثال. لأبي الفضل الميداني. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ١٣٧٩هـ/ ١٩٥٩م.

المحتسب في تبيين شواذ القراءات. لابن جني. تحقيق: علي النجدي ناصف، ود. عبد الحليم النجار، ود. عبدالفتاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

المحرر في النحو. للهرمي. تحقيق: د. منصور علي محمد عبد السميع، دار السلام - مصر، ٢٠٠٥م.

المحصول في شرح الفصول (شرح فصول ابن معط في النحو). لابن إياز البغدادي. تحقيق: د. شريف عبد الكريم النجار، دار عمار - عمان، ط١، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

مختار الصحاح. للرازي. مكتبة لبنان، ١٩٨٦م .

مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع. لابن خالويه. مكتبة المتنبي -القاهرة.

المخصص. لابن سيده. تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

المذكر والمؤنث للمبرد. تحقيق: د. رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي - القاهرة، ط٢، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

المرتجل. لابن الخشاب. تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

المزهر.للسيوطي. شرح وتعليق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وآخرين. المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

المسائل البصريات. تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني - القاهرة ، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

المسائل الحلبيات. تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، دار المنارة - بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

المسائل السفرية في النحو.لابن هشام. تحقيق: د. حاتم صالح الضامن.مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
المسائل العسكرية. د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني - القاهرة ، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م.
مصنف ابن أبي شيبة. لأبي شيبة الكوفي. تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد - الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.
معاني القرآن للفراء. عالم الكتب - بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
المعجم الكبير. للطبراني. تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، ط٢.
معجم مقاييس اللغة. لابن فارس. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
المفصل في صنعة الإعراب. للزمخشري. تحقيق: د. علي بوم لحم. مكتبة الهلال - بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
المفضليات.تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف -القاهرة، ط٦.
المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية. للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي. تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين -يرحمه الله - وآخرين، مطبوعات جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
المقتصد في شرح الإيضاح. لعبد القاهر الجرجاني. تحقيق: د. كاظم المرجان، دار الرشيد - بغداد، ١٩٨٢م.
المقتضب. تحقيق: عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب - بيروت.

المقرب. لابن عصفور. تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط١، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

الممتع في التصريف لابن عصفور. تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان - لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

المنصف. لابن جني. تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم - مصر، ط١، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م.

نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب. للمقري التلمساني. تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

النكت في تفسير كتاب سيبويه. للأعلم. تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية - الكويت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

همع الهوامع. للسيوطي. تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية بمصر.

❖❖❖

- Al-muqarab. by Ibn Asfour. Investigated by: Ahmed Abdel-Sattar Al-Jawary and Abdullah Al-Jubouri, 1st Edition, 1392 AH / 1972 AD.
- Al-mumtie fi altasrif by Ibn Asfour. Investigated by: Dr. Fakhr al-Din Kabawa, Lebanon-Lebanon Library, 1st Edition, 1996 AD.
- Al-munsif. Ibn Jenni. Investigated by: Ibrahim Mustafa, and Abdullah Amin, Department of Revival of Ancient Heritage - Egypt, 1st Edition, 1373 AH / 1954AD.
- Nafah al-tayib min ghasn al'andalus alratib, w dhikr waziruha lisan aldiyn bin alkhatib by. Al-muqri al-tlamsanii. Investigated by: Ehsan Abbas, Dar Sader, Beirut, 1408 AH / 1988 AD.
- Al-nakt fi tafsir kitab Sibawayh. By Al-aalam. Investigated by: Zuhair Abdul Mohsen Sultan, Publications of the Institute of Arabic Manuscripts - Kuwait, 1st Edition, 1407 AH / 1987 AD.
- Hamae al-hawamie. By Al-sayuti. Investigated by: Abdel Hamid Hindawi, El Tawfiqeya Bookshop in Egypt.

❊ ❊ ❊

- Qalam - Damascus, Dar Al-Manara - Beirut, 1st Edition, 1407 AH / 1987 AD.
- Al-masayeil al-safariah fi al-nahw. Ibn Hisham. Investigated by: Dr. Hatem Saleh Al-Damen, Al-Risala Foundation - Beirut, 1st Edition, 1403 AH / 1983 AD.
- Al-masayeil al-askariah. Dr. Muhammad Al-Shater Ahmad, Al-Madani Press - Cairo, 1st Edition, 1403 AH / 1982 AD.
- Musanaf ibn abi Shaybah. Abi Shaybah Kufi. Investigated by: Kamal Youssef Al-Hout, Al-Rushd Library - Riyadh, 1st Edition, 1409 AH.
- Maeani al-quran lilfaraa. Alam Al-kutub - Beirut, 3rd Edition, 1403 AH / 1983 AD.
- Al-muaajam al-kabir. by Al-Tabarani. Investigated by: Hamdi bin Abdul Majeed al-Salafi, Ibn Taymiyyah Library - Cairo, 2nd Edition.
- Lexicon of Language Standards. Ibn Faris. Investigated by: Abd al-Salam Muhammad Harun, Dar al-Fikr, 1399 AH / 1979 AD.
- Al-mufsil fi saneat al'iierab. Al-Zamakhshari. Investigated by: Dr. Ali bum lahm. Hilal Library - Beirut, 1st Edition, 1993 AD.
- Al-mufdlyat: investigated and explaned by: Ahmed Mohamed Shaker, Abdel Salam Mohamed Haroun, Dar Al-Maaref-Cairo, 6th Edition.
- Al-maqasid al-shshafiah fi sharah al-khulasah al-kafiah. by Imam Abu Ishaq Ibrahim bin Musa Al-Shatby. Investigated by: Dr. Abdul Rahman Al-Othaimeen - may God have mercy upon him - and others, Umm Al-Qura University Publications, 1st Edition, 1428 AH / 2007 AD.
- Al-muqtasid fi sharah al'iidah. For Abdul-Qaher Al-Jarjani. Investigated by: Dr. Kazem Al-Murjan, Dar Al-Rashid - Baghdad, 1982 AD.
- Al-muqtadab. Investigated by: Abdel-Khaleq Adima, Alam Al-kutub - Beirut.

- Mujmae al'amthal. Abi al-Fadl Al-maydani. Investigated by: Muhammad Muhyiddin Abd al-Hamid, Cairo, 1379 AH / 1959 AD.
- Al-muhtasib fi tabyiyn shawaz alqara'at. Ibn Jenni. Investigated by: Ali Najdi Nassef, and Dr. Abdel Halim Al-Najjar, and Dr. Abdel-Fattah Ismail Shalaby, Ministry of Awqaf, Supreme Council for Islamic Affairs - Cairo, 1415 AH / 1994 AD.
- Al-muharr fi al-nahw.by Al-Harmy. Investigated by: Dr. Mansour Ali Mohamed Abdel Sami, Dar Al Salam - Egypt, 2005 AD.
- Al-mahsul fi sharah alfusul (explaining the chapters of Ibn Muaa`t fi al-nahw). Ibn Ayaz al-Baghdadi. Investigated by: Dr. Sherif Abdel Karim Al-Najjar, Dar Ammar - Amman, 1st Edition, 1431 AH / 2010 AD.
- Mukhtar al-Sahah. Al-Razi. Library of Lebanon, 1986.
- Mukhtasir fi shawadh al-quran min kitab al-badie. Ibn Khawliah. Al Mutanabi Library - Cairo.
- Al-mukhasas. ibn saydh. Investigated by: Khalil Ibrahim Jaffal, Arab Heritage Revival House - Beirut, 1st Edition, 1417 AH / 1996 AD.
- The masculine and feminine of Al-mubrid. Investigated by: Dr. Ramadan Abdel Tawab. Al-Khanji Library - Cairo, 2nd Edition, 1417 AH / 1996AD.
- Al-murtajil. Ibn al-Khashab. Investigated by: Ali Haider, Damascus, 1392 AH / 1972 AD.
- Al-Muzhir by al-suyuti, as an explanation and a comment: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, and others. El Asreya Library, Beirut, 1430 AH / 2009 AD.
- Al-masayeil al-bsryat. Investigated by: Dr. Muhammad Al-Shater Ahmad, Al-Madani Press - Cairo, 1st Edition, 1405 AH / 1985 AD.
- Al-masayeil al-halbiat. Investigated by: Dr. Hassan Hendawi, Dar Al-

- Kitab Al-koliyat. By Al-kafwy. Investigated by: Dr. Adnan Darwish and Muhammad Al-Masry, Al-Risala Foundation - Beirut, 2nd Edition, 1419 AH / 1998 AD.
- Sibawayh Book. Investigated and explaned by: Abd al-Salam Muhammad Harun, alem El-kutub - Beirut, 3rd Edition, 1403 AH / 1983 AD.
- Kashf almushkilat w 'iidah almuaedalat. by Al-Asbhani Al-Baquli. Investigated by: Dr. Muhammad Al-Dali, Publications of the Arabic Language Academy, Damascus.
- Alkashf an wujuh alqara'at alsbea w ealalaha w hajajiha. by Mekki bin Abi Talib. Investigated by: Muhyiddin Ramadan, Al-Risala Foundation - Beirut, 2nd Edition, 1401 AH / 1981AD.
- Al-libab fi elal al-binaa' w al'iierab. Investigated by: Dr. Ghazi Mukhtar Tulaimat, and Dr. Abdul Ilah Nabhan, publications of the Juma Al Majid Center for Culture and Heritage in Dubai, Dar al-fikr al-mueasir - Beirut, and Dar Al-fikr- Damascus, 1422 AH / 2001 AD.
- Lesan Al-arab. Ibn Manzoor. Dar Sader - Beirut, 3rd Edition, 1414 AH.
- Al-lamhah fi sharah almulaha. By Ibn Al-ddayie. Investigated by: Ibrahim Al-Saedi. Deanship of Academic Research at the Islamic University, Medina, 1st Edition, 1424 AH / 2004 AD.
- Al-lamae. By Ibn Jenni. Investigated by: Dr. Fayez Faris, Dar Al-Kutub Al-Thaqafiah - Kuwait.
- Ma talahan fih al-ama. For Kissai. Investigated by: Dr. Ramadan Abdel-Tawab, Dar Al-Rifai - Riyadh, Al-Khanji Library - Cairo.
- Ma yansarif w ma la yansarif. By Al-zajaj. Investigated by: Dr. Hoda Mahmoud Qaraa. Al-Khanji Library in Cairo. 3rd Edition, 1420 AH / 2000 AD.

- Sharah marah al'arwah. By Badr Al-Din Al-Aini. Investigated by: Dr. Abdul Sattar Jawad, Al-Rashid Press, 1990 AD.
- Shuruh saqat alzand. Investigated by: Mostafa El-Sakka, and others, The Egyptian General Book Authority, 3rd Edition, 1406 AH / 1986 AD.
- Al-sahah. By Al-johary. Investigated by: Ahmed Abdel Ghafour Attar, Dar Al-Alam for Millions - Beirut, 2nd Edition, 1399 AH / 1979 AD.
- Al-safwat al-safyiah fi sharah aldorh al'alfia. By Al-neli. Investigated by: Dr. Mohsen bin Salem Al-Omairi, Center for the Revival of Islamic Heritage at Umm Al-Qura University in 1415 AH.
- Elal Al-nahw. Ibn Warraq. Investigated by: Mahmoud Al-Darwish. Al-Rushd Library - Riyadh, 1st Edition, 1420 AH / 1999AD.
- Al-ein. by Khalil bin Ahmed Al-Farahidi. Investigated by: Dr. Mahdi Makhzoumi and Dr. Ibrahim Al-Samarrai, Dar Al-Hilal and Library.
- Al-fayiq fi ghareeb alhadith w al'athar. Al-Zamakhshari. Investigated by: Ali Muhammad al-Bajawi, Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Dar Al Marefa - Lebanon, 2nd Edition.
- Fasl al-maqal fi sharah kitab al'amthal. Abi Obaid al-Bakri. Investigated by: Dr. Ehsan Abbas, and Dr. Abd al-Majid Abdin, Al-Risala Foundation - Beirut, 1391 AH / 1971 AD.
- Al-fusul al-khamsun, Investigated by: Dr. Mahmoud Al-Tanahi. Issa Al-Babi Al-Halabi and his partners Press.
- Al-qamus al-muhit. By Fayrouz Abadi. Investigated by: Heritage Investigation Office at the Risala Foundation - Beirut, 8th Edition, 1426 AH / 2005AD.
- Qawaeid al-mutaraha. Ibn Ayaz al-Baghdadi. Investigated by: Dr. Abdullah Omar Al-Haj Ibrahim, Al-Obeikan Library, Riyadh, 1st Edition, 1421 AH / 2011AD.

University, 1st Edition, 1402 AH / 1982AD.

- Sharah al-mufsil fi saneat al'iierab almawsum bi-altakhmir. Al-Khwarizmi. Investigated by: Dr. Abd al-Rahman bin Sulaiman al-Uthaymeen - may God have mercy upon him - Dar al gharb al islami - Beirut, 1st Edition, 1990 AD.
- Sharh al mufassal, Ibn Yaish. Al-Muneri printing administration in Egypt.
- Sharh jumal Al-zujaji. Ibn Kharuf. Investigated by: Dr. Salwa Muhammad Omar Arab, Institute for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage - Umm Al-Qura University, 1419 AH.
- Sharh jumal Al-zujaji. Ibn Asfour. Investigated by: Dr. Saheb Abu Jinnah.
- Sharah shafiah ibn al-hajib. by rakn aldiyn al-aistirabadhi. Investigated by: Dr. Abdel-Maksoud Mohamed Abdel-Maksoud (PhD), Library of Religious Culture, 1st Edition, 1425 AH / 2004 AD.
- Sharh Shafiah Ibn Al-Hajeb. By Al-radi. Investigated by: Muhammad Nur al-Hassan, Muhammad al-Zafzaf, and Muhammad Muhyid al-Din Abd al-Hamid, Dar al-kutub al-'ilmiyah - Beirut, 1402 AH / 1982AD.
- Sharah shawahid al'iidah almansub attributed to Ibn Birri. Investigated by: Dr. Eid Mustafa. The Arabic Language Academy, Cairo, 1405 AH / 1985AD.
- Sharah kitab aljumal of al-zajajii. By Ibn Babshaz. As a study and an investigation: Hussein Ali Al-Saadi, PhD thesis, University of Baghdad, 2003 AD.
- Sibawayh's book explaintion. by Serafi. Investigated by: Ahmed Hassan Mahdali, Ali Sayed Ali. Dar al-kutub al-'ilmiyah - Beirut - Lebanon, 1st Edition, 2008 AD.

- Safar alsaeada w safir al'iifadah. Bu Al-sakhawy. Investigated by: Dr. Muhammad al-Dali, Dar Sader - Beirut, 2nd Edition, 1415 AH.
- Saqat al-zund. Abu Al-ela Al-Maari, Dar Sader - Beirut, 1400 AH / 1980 AD.
- Al-sunn al-kubraa. Al-Bayhaqi. Investigated by: Muhammad Abdul Qadir Atta, Dar al-kutub al-'ilmiyah - Beirut, 3rd Edition, 1424 AH / 2003 AD.
- Al-shahid w 'usul alnahw fi kitab sibawayh, by Khadija Al-Hadithi, Kuwait University, 1394 AH-1974 AD.
- 'Usul al nahw alarabi, by Dr. Mahmoud Ahmed Nahlah, Dar Elmaarefa Elgameaia-Press.
- Sharah al-tashil. Ibn Malik. Investigated by: Dr. Abd al-Rahman al-Sayyid and Muhammad Badawi al-Mukhtoon, Dar Hajar, Egypt, 1st Edition, 1410 AH / 1990 AD.
- Sharah al-tasrif. Al-thamanini. Investigated by: Dr. Ibrahim bin Sulaiman Al-Bouaimi, Al-Rushd Library - Riyadh, 1st floor, 1419 AH / 1999 AD.
- Sharah al-taerif bidarurii al-tasrif. By Ibn Ayaz. Investigated by: Hadi Nahr, Hilal Naji Al-mohami, Dar Al-Fikr, Amman, 1st Edition, 1422 AH / 2002 AD.
- Sharah al-radi alaa al-kafia. Investigated by: Youssef Hassan Omar, Publications of Kaziounis University - Benghazi, 2nd Edition, 1996 AD.
- Sharah alfiat abn muaeti. Ibn Al-Kawas. Investigated by: Dr. Ali bin Musa Al-Shomali, Al-Khuraiji Library - Riyadh, 1st Edition, 1405 AH / 1985AD.
- Sharah alkafiah al-shafiya. Ibn Malik. Investigated by: Abdel-Moneim Ahmed Haridy, Center for Scientific Research at Umm Al-Qura

1413 AH / 1993AD.

- Hirz al-fawayid w qayd al'awabid. Ibn al-Nahwiya (718 AH). From Al-mubtada chapter to the end of the book, as a study and an investigation. Investigated by: Dr. Hammoud bin Hammad Al-Ruba'i, PhD thesis, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, 1434 AH.
- The Linguistic Correction Movement in the Modern Age. Dr. Muhamed Dhari Hammadi. Ministry of Culture and Media, Dar Al-Rashid - Baghdad, 1980 AD.
- Al-khasayis. Ibn Jenni. Investigated by: Mohamed Ali El-Naggar, Egyptian National Library and Archives.
- Al-dorah al'alfiah fi elm al-arabiya. Ibn Muati. Published by Dr. Zetter Stein, Lezig, 1317 AH / 1900 AD.
- Diwan al'adab. Farabi. Investigated by: Dr. Ahmed Mukhtar Omar, review: Dr. Ibrahim Anis, Dar Al-Shaab Foundation - Cairo, 1424 AH / 2003 AD.
- Al-Qatami Diwan. Investigated by: Dr. Ibrahim Al-Samarrai and Ahmed Matlob, Dar althaqafa - Beirut, 1st Edition, 1960 AD.
- Diwan Al-Nabigha Al-Zubyani. Investigated by: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Dar Al-Maarif - Cairo, 2nd Edition.
- Diwan of Rabah bin Al-Ajaj. Investigated by: William bin Al-Ward Al-Prussi, Dar alafaq aljadida Publications - Beirut, 1st Edition, 1979 AD.
- Risaltan fi al lughah. Investigated by: Dr. Ibrahim Al-Samarrai, Dar Al-Fikr - Amman, 1984 AD.
- Rawh almaeani. Investigated by: Ali Abdel-Bari Attia. Dar al-kutub al-'ilmiyah - Beirut, 1st Edition, 1415 AH.
- Sr sinaeat al'iierab. Ibn Jenni. Investigated by: Dr. Hassan Hindawi, Dar Al-Qalam - Damascus, 2nd Edition, 1413 AH / 1993 AD.

- Al-tadhyil w altakmil fi sharah al-tashil. Abu Hayyan. Investigated by: Hassan Hindawi, Dar Al-Qalam - Damascus, and Dar knuz 'ishbilia - Riyadh.
- Tashil alfawayid w takmil almaqasid. Ibn Malik. Investigated by: Muhammad Kamel Barakat, Dar Al-Kitab Al-Arabi, 1387 AH / 1967 AD.
- Al tasrih bi madmoun al tawdif. Sheikh: Khaled Al-Azhari, Dar al-kutub al-'ilmiyah - Beirut, 1st Edition, 1421 AH / 2000 AD.
- Al-taerifat. Ali bin Mohammed Al Sharif Al-Jarjani. Dar al-kutub al-'ilmiyah, Beirut - Lebanon, 1st Edition, 1403 AH / 1983 AD.
- Al-taeliqah ala kitab sibawayh. Abi Ali Al-Farsi. Investigated by: Dr. Awad Al-Qawzi, 1st Edition, 1410AH / 1990AD.
- Al-taeliqah ala kitab sibawayh. Abi Ali Al-Farsi. Investigated by: Dr. Awad Al-Qawzi, 1st Edition, 1410AH / 1990AD.
- Al-takmelah. Al-Farisi. Investigated by: Dr. Kazem Al-Murjan, alam al kutub, Beirut, 3rd Edition, 1419 AH / 1999AD.
- Tawdih al maqasid w almasalik sharh 'alfiat ibn malik. By Al-muradi. Investigated by: Abd al-Rahman Ali Suleiman, Dar al-Fikr al-Arabi, 1st Edition, 1428 AH-2008 AD.
- Aljuml fi alnahw. By Al-zajaji. Investigated by: Dr. Ali Tawfiq Al-Hamad, Al-Risala Foundation, Dar Al-Amal, 1st Edition, 1404 AH / 1984 AD.
- Jamahrat al'amthal. Abu Hilal al-Askari. Investigated by: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, and Abdul-Majid Qatamish, Cairo, 1384 AH / 1964 AD.
- Al-hjah lilquraa alsabea. Al-Farisi. Investigated by: Badr al-Din Qahwaji, and Bashir Juigati, Dar Al-Mamoun, Damascus, 2nd Edition,

Bana Al-Alili, Al-Ani Press, 1976 AD.

- Al'iidah fi elal alnahw, by Abu al-Qasim Al-Zajaj, Investigated by: Dr. Mazen Al-Mubarak, Dar Al-Nafees, 6th Edition, 1416 AH / 1996 AD.
- Al bahr al muhit. Abu Hayyan. Investigated by: Sheikh Adel Ahmed Abdel-Mawgoud, and Sheikh Ali Mohamed Moawad, and participated in the investigation by: Dr. Zakaria Abdul Majeed Al-Noqi, and Dr. Ahmad Al-Najuli Al-Jamal, Dar al-kutub al-'ilmiyah - Beirut, 1st Edition, 1413 AH / 1993 AD.
- AlBadie fi eilm al arabiya, Ibn Al-Atheer Al-Jazari. Investigated by: Dr. Fathi Ahmed, and Dr. Saleh Al-Ayed, Publications of the Center for the Revival of Islamic Heritage at Umm Al-Qura University, 1st Edition, 1420 AH .
- Rhetoric in the difference between male and female. Abi Al-Barakat Al-Anbari. Investigated by: Dr. Ramadan Abdel-Tawab, Al-Khanji Library - Cairo, 2nd Edition, 1417 AH / 1996 AD.
- Taj al arus min jawahir al qamoos. by Zubaidi. Investigated by: a group of professors, Kuwait Government Press, 1385 AH / 1965 AD.
- Altabsirat w altadhkira. by Alsimri. Investigated by: Dr. Fathi Ahmad Mustafa, Umm Al-Qura University Press, 1st Edition, 1402 AH / 1982AD.
- Explaining the doctrines of the grammatical albsryiyn and alkufiiyn. Investigated by: Dr. Abd al-Rahman al-Uthaymeen - may God have mercy upon him -, Dar al gharb al islami - Beirut, 1st Edition, 1406 AH / 1986 AD.
- Tathqif al-lisan w talqih al-jinnan. By Al-siqli. Investigated by: Mustafa Abdel-Qader Atta, Dar al-kutub al-'ilmiyah - Beirut, 1st Edition, 1410 AH / 1990 AD.

- Ibrahim, Cultural Foundation - Abu Dhabi, Juma Al Majid Center for Culture and Heritage - Dubai, 2003 AD.
- Amali Ibn Al-Hajeb. by Abu Amr Othman bin Al-Hajib. Investigated by: Fakhruddin Kaddara. Dar Al-Jeel. Beirut, Dar Ammar - Amman, 1409 AH / 1989 AD.
- Al-Amthal. Abu Ubaid al-Qasim bin Salam. Investigated by: Dr. Abdul Majeed Qatamesh, Dar Al-Mamoun for Heritage - Damascus, 1400 AH / 1980 AD .
- 'Iimla' ma min bih alrahman min wujuh al'iierab walqarra'at fi jmyei alquran. by Abi Al-Baqaa Al-Akbari, Dar al-kutub al-'ilmiyah – Beirut.
- Alaintisar lsybwyh alaa almubrid. by Ibn wilad. Investigated by: Zuhair Abdul Mohsen Sultan, Al-Risala Foundation - Beirut, 1st Edition, 1416 AH / 1996 AD.
- Ansab Al-Ashraf. By Al-Baladhuri. Investigated by: Suhail Zakar and Riyad Al-Zarkali, Dar Al-Fikr - Beirut, 1st Edition, 1417 AH / 1996AD.
- Al'iinsan fi masail al khilaf. Abi Al-Barakat Al-Anbari. Investigated by: Muhammad Muhyiddin Abdul Hamid, El Asreya Library - Beirut, 1st Edition, 1424 AH / 2003 AD .
- Iijaz altaerif fi eilm altasrif. Ibn Malik. Investigated by: Muhammad Al Mahdi, Deanship of Scientific Research at the Islamic University, Medina, 1st Edition, 1422 AH / 2002 AD.
- Al'iidah al-adadiu. Investigated by: Hassan Shazly Farhood, Dar Al-Ulum, 2nd Edition, 1408 AH / 1988AD.
- Iidah shawahid al idah. Al Qaisi. Investigated by: Dr. Muhammad al-Daajani, Dar al-Gharb al-Islami - Beirut, 1st Edition, 1408 AH / 1987 AD.
- Al idah fi sharh almufsil, by Ibn Al-Hajeb, Investigated by: Dr. Musa

List of References:

- Al-Risala. Al-Shafi'i. Investigated by: Ahmed Muhammad Shaker, Al-Halabi Library - Cairo, 1st Edition, 1385 AH / 1940 AD.
- Al-fusul Al-khamsun. Ibn Mu'ti. Investigated by: Dr. Mahmoud Al-Tanahi, Issa Al-Babi Al-Halabi Press, Cairo.
- Al-'Iibdal. Abi altayib Al-laghawii. Investigated by: Izz al-Din Al-Tnoukhi, Publications of the Arabic Language Academy, Damascus, 1380 AH / 1961 AD.
- Irtishaf Al-darb. Abu Hayyan. Investigated by: Dr. Muhammad Rajab Othman, Al-Khanji Library - Cairo, 1418 AH / 1998 AD.
- Asas al-Balagha. Al-Zamakhshari. Investigated by: Muhammad Basil Ayoun Al-Soud, Dar al Kotob al ilmiyah - Beirut, 1st Edition, 1419 AH / 1998 AD.
- Asrar Alearabia. Abi Al-Barakat Al-Anbari. Investigated by: Dr. Fakhr Salih Qudara, Dar Al-Jeel- Beirut, 1st Edition, 1415 AH / 1995AD.
- Usul al nahw al arabi, by Dr. Muhammad Eid, alam al kutub, 1410 AH / 1989 AD.
- Al'usul fi alnahw. Ibn Al-Sarraj. Investigated by: Dr. Abdel-Hussein Al-Fatly, Al-Risala Foundation - Beirut, 1st Edition, 1405 AH / 1985 AD.
- Eirab alqara'at alsabei wa-elalha. Ibn Khalawayh. Investigated by: Dr. Abdul Rahman bin Sulaiman Al-Othaimeen - may God have mercy upon him -, Al-Khanji Library - Cairo, 1413 AH / 1992 AD.
- I'rab al-Quran. By Al-Nahhas. Investigated by: Zuhair Ghazi Zahid, alam al kutub, Al nahda al arabia Library, 2nd Edition, 1405 AH / 1985 AD.
- Al'iighfal. Al-Farisi. Investigated by: Dr. Abdullah Omar Al Haj

Dr / Hamoud bin Hammad Al-rabei

Assistant Professor of Arabic grammar and morphology in Arabic Department
College of Arabic Language - Qassim University

Abstract:

This research dealt with: "Morphological Issues sentenced to Abnormalities in Alfiat muaeti ". It included an introduction, two sections, and a conclusion.

The first section talked about the ranks of hearing in Arabic grammar.

The second section talked about morphological issues sentenced to abnormality Alfiat Ibn muaeti.

Then the research concluded with a brief conclusion in which I mentioned the most important results I reached, and followed it by mentioning a list of addresses of resources and references that I benefited from them.

Key Words :levels, levels of hearing, Alfiyah of Ibn Muti, Ibn Muti, Abnormal as a model.